



السياسة الخارجية للمملكة المتحدة بعد انسحابها من الاتحاد الأوروبي

احمد التتدال



عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍّ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلولٍ عمليّةٍ جليّةٍ لقضايا معقدةٍ تممّ الحقلين السياسي والأكاديمي.

**كُتبت هذه الدراسة من قبل مركز انتيكريتي -لندن-
لصالح مركز البيان للدراسات والتخطيط حصراً
والدراسة تمثل رؤية مركز انتيكريتي**

حقوق النشر محفوظة © ٢٠١٧

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

السياسة الخارجية للمملكة المتحدة بعد انسحابها من الاتحاد الأوروبي

ذهب الشعب البريطاني إلى صناديق الاقتراع في الثالث والعشرين من شهر حزيران عام ٢٠١٦ للتصويت حول بقاء المملكة المتحدة ضمن الاتحاد الأوروبي أم انسحابها منه. كانت المفاجأة التي صدمت العديد من المراقبين والمحللين وعددٍ من الجماهير، فضلاً عن شخصيات سياسية هو اختيار الناخبين ونسبة ٥١،٩٪ مغادرة بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

ما كان يُنظر إليه كمفاجأة للعديد من المحللين هو في واقع الأمر قد استغرق مدة طويلة لتحقيقه، إذ إن المعارضين والمشككين للاتحاد الأوروبي كانوا جزءاً من المشهد السياسي والاجتماعي البريطاني قبل انضمام المملكة المتحدة لما كانت تسمى آنذاك بالمجتمعات الأوروبية، وحتى بعد إنضمامها للاتحاد استمر موقعها «كشريك غير محبذ» وسط ازدياد حالة من بث الشكوك المشتركة، وازدادت قوة المعارضين والمشككين للاتحاد الأوروبي وتأثيرهم في العلاقات المستقبلية لبريطانيا عقب ارتفاع مستويات الهجرة، وركود الدخل في العديد من أجزائها، وتراجع البنى التحتية، وزيادة المخاوف بشأن توسع الاتحاد الأوروبي.

تسعى ورقة البحث هذه إلى الإجابة عن الشكل الذي ستكون عليه السياسة الخارجية البريطانية في حقبة ما بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي، في الوقت الذي كانت فيه الحكومة البريطانية متشددة في قراراتها المستقبلية المتعلقة بالسياسة العامة، وتنظر ورقة البحث هذه في العلاقات التاريخية والاتجاهات القائمة مسبقاً والمؤشرات التاريخية؛ من أجل تحديد مسار السياسة الخارجية لبريطانيا.

توصلت ورقة البحث إلى أن السياسة الخارجية البريطانية بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي ستتركز أكثر على شؤونها الداخلية، في الوقت الذي تستعد فيه حكومتها لمواجهة التحديات الداخلية المرتبطة بخروجها من الاتحاد الأوروبي. سنشهد في العامين المقبلين توجه طاقات الحكومة البريطانية نحو التوصل إلى نتيجة إيجابية من مفاوضاتها مع الاتحاد الأوروبي والاحتفاظ بأكبر قدر ممكن من الحقوق فيما يتعلق بالتجارة والهجرة والسيطرة على الحدود؛ ونتيجة لذلك، ستقوم بقطع العلاقات التي ليست لها منافع ومزايا سياسية واقتصادية فورية ومباشرة إلى المملكة المتحدة التي لا تستند إلى أسس تاريخية يمكن البناء الاعتماد عليها بنحوٍ سريع.

ستحاول بريطانيا بناء علاقات مع الولايات المتحدة، إذ إن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أيد خروجها من الاتحاد الأوروبي ورحب به، لكن لدى الدولتين انطباعات متباينة إلى حد كبير حول ما يرغبون به من وراء الخروج من الاتحاد وحول العالم، وبالمثل فإن لديهم تصورات خطيرة ومتباينة بنحوٍ كبير فيما يتعلق بالصين وروسيا؛ وهذا سيعيق من كفاءة علاقتهم، ويجبر المملكة المتحدة على تحقيق التوازن بين مختلف الأطراف مع الحفاظ على علاقتها «الخاصة» بالولايات المتحدة.

ستتوسع الشراكات الاقتصادية للمملكة المتحدة مع دول الخليج، إذ إن لدى المملكة المتحدة روابط تاريخية واقتصادية متطورة مع دول الخليج، وبقيت هذه الروابط مستقرة، ومن المتوقع أن تستمر كذلك

على مدى العقود القادمة، وبما أن المملكة المتحدة ترى أن لعلاقتها مع دول الخليج ميزة كبيرة لها بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي فإن تلك الشراكات ستبقى مستمرة.

إن علاقات بريطانيا مع عدد من الدول الأخرى كتركيا والعراق غارقة بتحويلات وتناقضات سريعة وسيكون من الصعب تحديد كيفية تقدمها، إذ بإمكان هذه الدول تصميم سياسة خارجية ملائمة لهم إدراكاً منهم للمصالح والمنافع المناسبة للمملكة المتحدة.

وفي الوقت نفسه، ما زال هنالك عدداً من القضايا غير المعروفة ومن الممكن أن يكون لها عواقب وآثار مهمة على سياسة المملكة المتحدة بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي.

ستضطر الحكومة البريطانية على الصعيد الداخلي إلى التعامل مع نداءات الاستقلال داخلياً فيما يتعلق باستقلال أسكتلندا وشمال آيرلندا وويلز عن المملكة المتحدة، مع ضمان بقائهم جزءاً من المملكة كاملةً، وفي حالة حدوث الاستقلال لتلك الأجزاء فإن ويستمنستر -وهي التي تسيطر الآن على إنجلترا لوحدها- ستجد نفسها مُلزَمة وبشدة من النواحي الاقتصادية والسياسية.

ستستمر الأطراف المعارضة للاتحاد الأوروبي والمناهضة للمؤسسة والحركات الأخرى في صناعة التقلبات، وعلى الرغم من أن مرشحي المعارضة قد هزموا في هولندا والنمسا ومن المرجح أنهم هزموا أيضاً في ألمانيا إلا أنه لا ينبغي التقليل من شعبيتهم ولاسيما أنهم فاعلون في فرنسا وإيطاليا إذ إن الانتخابات هنالك أصبحت قريبة، وسيكون لنتائجها آثار مهمة على السلوك الذي سيتبعه الاتحاد الأوروبي، وفي الوقت الذي سيوفر فيه الاتحاد «الضعيف» منافع قصيرة الأمد للمملكة المتحدة فإن عدم الاستقرار المستمر وتداعياته ستسبب ضرراً للمملكة المتحدة على المدى المتوسط والبعيد.

وبغض النظر عن النتائج، فإن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وتبعات هذا الخروج سيأخذ السياسة الخارجية البريطانية إلى أقاليم وأراضٍ غير مدروسة ومجهولة.

تأريخ المعارضة والتشكيك بالاتحاد الأوروبي في المملكة المتحدة والمسائل الرئيسة وراء الاستفتاء:

تأسس الاتحاد الأوروبي حين تأسيس «الجماعات الأوروبية» في الخمسينيات، إذ كانت تتضمن لئذ الجماعات، الجماعة الأوروبية للفحم والصلب (ECSC)، والجماعة الأوروبية للطاقة الذرية (Eur-atom) والجماعة الاقتصادية الأوروبية (EEC). ويُعرف كذلك بالسوق المشترك. تضمنت الجماعات الأوروبية في مراحلها الأولية كلاً من بلجيكا وفرنسا وإيطاليا ولوكسمبورغ وهولندا وألمانيا الغربية، وقد سعى الاتحاد الأوروبي إلى إقامة علاقات سياسية واقتصادية بين دول أوروبا الوسطى في محاولة للتغلب على بيئة المواجهات والشكوك المشتركة التي قادت إلى الحرب العالمية الثانية. على الرغم من دعمها للأهداف وغايات المجموعات الأوروبية خلال ملابسات الحرب الباردة إلا أن المملكة المتحدة قررت البقاء خارج

الاتحاد المنبثق إدراكاً منها بعدم خدمته للمصالح البريطانية^(١). لا تزال المملكة المتحدة تحافظ في ذلك الوقت على وجودها الاستعماري القوي في جميع أنحاء الشرق الأوسط وأجزاء من آسيا الشرقية، وأظهرت نفسها قادرة على الحفاظ على نفوذها السياسي والاقتصادي من دون أن تتداخل مصالحها مع مصالح فرنسا وألمانيا إذ إنها تعدهم منافسيها، فضلاً عن أن لدى كل من الشعب البريطاني والسياسيين البريطانيين قناعة من أن المملكة المتحدة يجب أن تؤدي «دوراً هاماً في أوروبا دون أن تكون جزءاً منه»^(٢).

كان لأزمة السويس في الخمسينيات (١٩٥٠) وتداعياتها تأثير هائل على التصورات البريطانية كونها «قوى إمبراطورية»، وفي أعقاب الأزمة، انعطف الفكر السياسي الخارجي لبريطانيا بعيداً عن التصرف كقوى إمبراطورية؛ مما أدى إلى إنهاء الاستعمار بنحوٍ أسرع، وأيضاً أثرت الأزمة في العلاقات بين بريطانيا والولايات المتحدة آنذاك على الرغم من أن «العلاقة الخاصة» بينهما لم تؤد إلى عواقب دائمة إلا أنها زادت من إدراك ضعفها لدى مؤسسة السياسة الخارجية البريطانية، وقد تقدمت المملكة المتحدة لطلب الانضمام إلى المجموعات الأوروبية في عام ١٩٦١ على إثر تصاعد الأعمال القتالية في الحرب الباردة والآفاق الاقتصادية المتوسطة.

لجأ شارل ديغول -الرئيس الفرنسي- إلى استخدام حق النقض حينما قامت بريطانيا بتقديم أول طلب لها للانضمام إلى المجموعات الأوروبية، وقد قلق شارل ديغول من القومية الراسخة التي تربط المملكة المتحدة بعلاقات قوية مع الولايات المتحدة الأميركية والعداء السابق والمتجذر تجاه البناء الأوروبي إذ إنهم سيهددون المجموعات الأوروبية والمصالح الفرنسية^(٣). انضمت المملكة المتحدة إلى الاتحاد الأوروبي عام ١٩٧٣ بعد أن تمت الموافقة على طلب الانضمام الثاني، وأكد الاستفتاء في عام ١٩٧٥ من أن ٦٧٪ من الشعب وافقوا على استمرار عضوية المملكة المتحدة في الجماعات الأوروبية^(٤).

استمرت الشكوك تجاه الشؤون الأوروبية في السياسات البريطانية على الرغم من الانضمام إلى المجموعات الأوروبية وموافقة الجمهور اللاحقة بشأن العضوية، ينبع الكثير من الشك تجاه أوروبا من التقاليد السياسية البريطانية التي تركز على السيادة غير المحدودة والقائمة على نظام قانوني بريطاني، ولم تكن المكاسب العملية -على سبيل المثال- الاعتماد الاقتصادي المتبادل والمتزايد بين المملكة المتحدة وبقية دول الجماعات الأوروبية -التي حلت محل العلاقات الاقتصادية الخاصة بالمملكة المتحدة مع رابطة الأمم المتحدة- قادرة على التراجع في التشكيك والمعارضة التقليدية للاتحاد الأوروبي للمؤسسة السياسية البريطانية.

على الرغم من زيادة عدد السياسيين وأعضاء البرلمان المؤيدين لأوروبا على مدى العقود المتتالية إلا

1. Watts, Duncan; Pilkington, Colin. Britain in the European Union Today, Manchester: Manchester University Press, 2005.

2. Ibid

3. Wilson, Sam. "Britain and the EU: A Long and Rocky Relationship", BBC, 01-April-2014, <<http://www.bbc.co.uk/news/uk-politics-26515129>> (Accessed 22-March-2017).

4. Ibid

أن المناهضات استمرت للمطالبة بمزيد من الاندماج والتكامل الأوروبي إذ بلغت ذروتها عند معارضة رئيس الوزراء مارغريت تاتشر لخطط إدخال عملة أوروبية واحدة وتعميق الاندماج والتكامل الأوروبي من خلال معاهدة ماستريخت (Maastricht) عام ١٩٩٢ التي حولت المجموعات الأوروبية إلى الاتحاد الأوروبي.

شهدت المعارضة للاتحاد الأوروبي حالة من عدم الانتظام تبعاً للتيارات السياسية في ذلك الوقت بعد تشكيله من خلال معاهدة ماستريخت، ومع ذلك فقد حافظت على حضورها القوي في السياسة والرأي العام مقارنة بأوروبا القارية، ومع مرور الوقت أخذت الشخصيات السائدة لمعارضة الاتحاد الأوروبي في حزب العمال وحزب المحافظين موقفاً من «معارضني الاتحاد الأوروبي المتساهلين»، وقاومت الشخصيات محاولات تعميق التكامل والتوحيد وسلطت الضوء على عيوب المنظمة ولكنها لم تدعُ إلى الانسحاب الصريح، وقد جربت الأحزاب المؤيدة للانسحاب الكامل من الاتحاد الأوروبي كحزب الاستفتاء وحزب الاستقلال البريطاني (UKIP) هجمات شعبية، ولكنها لم تحقق مكاسب مستدامة، فعلى السياسيين البريطانيين الأخذ بإجراءات للتصرف تجاه الفاسدين في صنع السياسة الأوروبية وكسبها اسماً مستعاراً وهو "الشريك الحرج في أوروبا"^(٥)؛ في محاولة لتهدئة الناخبين لهذه الأحزاب وتبني عملية التكامل والتوحيد الأوروبي، وقد حالت مثل هذه الإجراءات دون قيام المملكة بتشكيل تحالفات دائمة مع القوى القارية؛ وأدى ذلك إلى إدراك متزايد لدى الشعب البريطاني بأن الاتحاد الأوروبي غير فاعل وضد مصالح المملكة المتحدة^(٦). لم تكن فكرة تأثير الاتحاد الأوروبي على المملكة المتحدة مرغوبة، وكانت مخالفة للمصالح السيادية لها إذ كان ذلك قوياً بما فيه الكفاية في أن يصبح واحداً من أهم المجالات الرئيسة التي يدعمها سياسيو معارضة الاتحاد الأوروبي من أجل أن يقود ذلك إلى استفتاء عام ٢٠١٦ لتحديد عضوية المملكة المتحدة الدائمة في الاتحاد الأوروبي، وقد أكد ٤٩٪ من الناخبين الذين صوتوا على خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي خلال فترة الاستفتاء أنهم قاموا بذلك بناء على اعتقادهم مبدأً أن القرارات بشأن مملكتهم يجب تُؤخذ داخلياً^(٧).

تم تمرير مفاهيم السيادة للمملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي عبر الأزمات التي شهدتها الاتحاد في أوائل القرن الواحد والعشرين، واستجابته لها. شعر معارضوا الاتحاد الأوروبي بأن قرار عدم الانضمام لمنطقة اليورو كان مدعوماً من قبل الأداء الضعيف والمستمر لليورو منذ نشأته، وفضلاً عن ذلك يعود سبب هذه المشاعر إلى الأزمة المالية التي حصلت عام ٢٠٠٨ وأزمات الديون اللاحقة التي كان لها تأثير هائل على الاقتصاد اليوناني^(٨). رأى معارضو الاتحاد الأوروبي من أن العملة المشتركة ليست فقط هي التي تركت

5. Lynch, Philip; Fairclough, Paul. «The European Union», AS UK Government and Politics, Hodder Education, pp. 339-340.

6. Ibid

7. Lord Ashcroft, «How the United Kingdom Voted on Thursday...and why», Lord Ashcroft Polls, 24-June-2016, <<http://lordashcroftpolls.com/2016/06/how-the-united-kingdom-voted-and-why/>>, (Accessed 24-March-2017).

8. Wilson, Sam. "Britain and the EU: A Long and Rocky Relationship", BBC, 01-April-2014, <http://www.bbc.co.uk/news/uk-politics-26515129> (Accessed

الاتحاد الأوروبي عرضة لخطر عجز الاقتصاد اليوناني، لكن عجز الاتحاد في استعادة الاقتصاد اليوناني سلط الضوء وبنحوٍ حاسم على العيوب الكامنة والقيود للمنظمة، وكانت هنالك تكهنات شديدة في ذلك الوقت من أن اليونان ستغادر منطقة اليورو والاتحاد الأوروبي كذلك^(٩)، أدى احتمال خروج اليونان من الاتحاد الأوروبي أولاً إلى دعوات لاستفتاء خروج بريطانيا منه ليتم النظر بجدية للمملكة المتحدة، وعلى الرغم من أن خروج اليونان من الاتحاد لم يتحقق فإن فكرة إجبار دول أوروبا الأثرياء كألمانيا والمملكة المتحدة على تعزيز الاقتصاد اليوناني قد دعمت موقف معارضي الاتحاد الأوروبي من أن المملكة المتحدة ستكون أفضل حالاً من دون المشاركة في الاتحاد. لفت المعارضون للعلاقات القوية بين الاتحاد الأوروبي وبريطانيا الانتباه إلى تكاليف مالية أخرى تكبدها الاتحاد وصنعت عوضاً عن ذلك حجة نحو استخدام الأموال المصروفة من قبله لتعزيز البنية التحتية للمملكة المتحدة، وكان أكثر الإدعاءات المخزية هو إدعاء أن المملكة المتحدة أنفقت ٣٥٠ مليون جنيه إسترليني على الاتحاد الأوروبي وأن الانسحاب من الاتحاد سيسمح بتخصيص هذه الأموال لخدمة الصحة الوطنية (NHS)، ومنذ ذلك الوقت لم يثبت هذا الادعاء بعد وتحلّى عنه المدافعون عن معارضة العلاقات القوية بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي^(١٠)، ومع ذلك، بقيت الحجة الاقتصادية قوية كفاية إذ إن ٦٪ من المشاركين في حملة مغادرة بريطانيا من الاتحاد الأوروبي أشاروا إلى نظرة اقتصادية أفضل وأكثر عدلاً كونها السبب الرئيس وراء تصويتهم^(١١).

تتعلق قضية الاقتصاد العادل أيضاً بالتصور المتزايد من أن الاتحاد الأوروبي قد أتى لإفادة الشركات الكبيرة أكثر من إفادة الأشخاص فقط، وتتكون هذه الديمغرافية (إحصائيات السكان) من مجموعتين أساسيتين: تتكون المجموعة الأولى من الناخبين اليساريين الذين يعتقدون بالاتحاد الأوروبي، فبدلاً من أن يكونوا منظمة ديمقراطية وإجتماعية مثالية أصبحوا وعمق ضد الديمقراطية وتأييد الشراكة، وقد نوهوا من أن الاتحاد الأوروبي يجبر الحكومة اليونانية على تقليل برامج الرعاية الاجتماعية والتوظيف الحكومي

23-March-2017).

أكبر القضايا في المحيط المعارض. ومعدلات الهجرة طائف المأصغر والمالية 2017-h (BBC, 01-April-2014, h-2017 للموال الأوروبي. موال خلال

9. Krause-Jackson, Flavia; «Economist that coined 'Grexit' now says Greece will stay in the Euro», Bloomberg, 28-June-2015, <<https://www.bloomberg.com/news/articles/2015-06-28/economist-who-coined-grexit-now-says-greece-will-stay-in-euro>>, (Accessed 24-March-2017).

10. Helm, Toby. "Brexit camp abandons £350m-a-week NHS funding pledge", The Guardian, 10-September-2016, <<https://www.theguardian.com/politics/2016/sep/10/brexit-camp-abandons-350-million-pound-nhs-pledge>>, (Accessed 27-March-2017).

11. Lord Ashcroft, «How the United Kingdom Voted on Thursday...and why», Lord Ashcroft Polls, 24-June-2016, <<http://lordashcrofthpolls.com/2016/06/how-the-united-kingdom-voted-and-why/>>, (Accessed 24-March-2017).

لحفاظ على الأموال خلال الأزمة المالية اليونانية مع الأخذ بالحسبان أن تلك البرامج تُعدُّ المصدر الوحيد للدعم لدى العديد من الشعب اليوناني في مواجهة البطالة المتزايدة وقد أشاروا أيضاً إلى شراكة التجارة والاستثمار عبر الأطلنطي (TTIP) المقترحة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، وإن تم التصديق على هذه الاتفاقية فإنها ستزيد من الخصخصة وتتيح للشركات صلاحيات قانونية كبيرة⁽¹²⁾.

أما ما يخص «Lexit» - وهم الأنصار اليساريين لحملة المغادرة- فإن هذه الديمغرافية اتجهت ضد الناخبين اليساريين الدائمين، وفقدت حملة المغادرة والمؤيدين لها من اليساريين قوتها بنحو ملحوظ بينما سيطرت الأحزاب اليمينية كحزب الاستقلال البريطاني «UKIP» والجناح المعارض من حزب المحافظين على الحملة، ومع ذلك كان تأثيرهم على الوحدة اليسارية كبيراً جداً، وبالمقارنة بفقدان الدعم المذكور آنفاً من ناخبهم التقليديين، فإن عجز حزب العمال في إصلاح الاختلافات بين فصائله الموالية والمعارضة للاتحاد الأوروبي كان له تأثير كبير على سلامة الحملة ضد الخروج من الاتحاد الأوروبي ووحدة الحزب نفسه⁽¹³⁾.

تأتي الطبقة الديمغرافية الثانية من خلفيات الطبقة العاملة ذات البشرة البيضاء والمحافظات على نحوٍ تقليدي إذ وجدوا مهاراتهم ومستوياتهم العلمية تتفوق بنحو كبير عبر طبقة العمال الأصغر والمالية للاتحاد الأوروبي. وفي الأصل فإن الناخبين من حزب العمال (الذي يهدف الى الديمغرافية) إنجذبوا إلى حزب الاستقلال البريطاني «UKIP» استجابةً لموقف حزب العمال الموالي للاتحاد الأوروبي⁽¹⁴⁾، شهدت هذه الديمغرافية ضياع وظائف التصنيع التقليدية إلى بلدان أخرى، وشهدت انتقال الوظائف المتبقية للمدن الحضرية حيث المنافسة على الوظائف أكبر بكثير ومعدلات الهجرة أعلى بكثير؛ فما ستخلفه هذه الديمغرافية سيجعل قضية مناهضة الهجرة واحدة من أكبر القضايا في المحيط المعارض.

اعتمد المعارضون السياسيون البريطانيون للاتحاد الأوروبي على الهجرة إلى الاتحاد كون ذلك قضية محورية رئيسة فقط في الآونة الأخيرة، إذ في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية كان العديد من اليساريين المتطرفين البريطانيين يدعمون التوحيد والاندماج البريطاني داخل أوروبا في محاولة لتوحيدها وتشجيع الهجرة من داخل أوروبا الغربية بدلاً من رابطة الأمم المتحدة - الذي كان المصدر الرئيس لبريطانيا لهجرة العمال

12. "About Lexit", Left Leave: Campaign for a UK Left Exit from the EU, <<http://www.leftleave.org/about-2/>>, (Accessed 27-March-2017).

13. Chakelian, Anosh. "Is Jeremy Corbyn losing his supporters after voting for Brexit?", The New Statesman, 16-February-2017, <www.newstatesman.com/politics/uk/2017/02/jeremy-corbyn-losing-his-supporters-after-voting-brexit>, (Accessed 27-March-2017).

14. Ford, Rob. "Older 'left-behind' voters turned against a political class with values opposed to theirs", The Guardian, 25-June-2016, <www.theguardian.com/politics/2016/jun/25/left-behind-eu-referendum-vote-ukip-revolt-brexit>, (Accessed 27-March2017).

في ذلك الوقت^(١٥)، وأحدث اتساع الجماعات الأوروبية نحو الشرق وتزايد أعداد السكان المهاجرين من هذه الدول تحركاً نحو التشكك أو المعارضة للاتحاد واعتماد وجهة نظر مناهضة للهجرة ضمن سياسة المعارضين لأوروبا. فأدى اتساع الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٤ وإدراج عددٍ من الدول الأوروبية الشرقية إلى ارتفاع مستويات الهجرة من بولندا بالتحديد؛ وبالتالي أدى أيضاً إلى زيادة عدد السكان الأجانب في بعض المناطق في المملكة المتحدة بين عام ٢٠٠١ وعام ٢٠١٤ بنسبة ٢٠٠٪^(١٦). وبالتزامن مع الركود الاقتصادي في المناطق الريفية البريطانية، فإن زيادة معدلات الهجرة أدت بالحصلة إلى ادراك البريطانيين من أن المهاجرين الجدد استحوذوا على الوظائف المتوافرة، وقد تجلت مخاوف مماثلة أخرى بشأن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي^(١٧).

ضاعفت أزمة اللاجئين الناتجة عن الحرب الأهلية في سوريا والحرب في العراق وما أعقبه من أعمال إرهابية لها علاقة بتنظيم داعش الإرهابي من نبرات لغة الخطاب حول الخوف من الأجانب والغرباء والمسلمين، إذ يرى السياسيون البريطانيون المعارضون للاتحاد الأوروبي أن سياسة الباب المفتوح للمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل والأعداد الكبيرة من اللاجئين في اليونان والسويد سببٌ لتشديد الرقابة على الهجرة في المملكة المتحدة اعتقاداً منهم بأن السماح لدخول اللاجئين من الممكن أن يؤدي إلى أعمال إجرامية وتفاقم الأوضاع الاقتصادية والهجمات الإرهابية.

كانت الأحزاب المحرزة ضد الاتحاد الأوروبي كالمملكة المتحدة من بين تلك الأحزاب التي استغلت مثل هذه الآراء بنحو صريح، وقد أدت إلى اتهامات مفادها أن رئيس حزب الاستقلال البريطاني (UKIP) نايجل فاراج يثير الكراهية العنصرية باستخدام اللغة والصور الحافلة بذكريات المانيا النازية^(١٨). على الرغم من أن فاراج وحزب الاستقلال البريطاني (UKIP) قد تلقيا إدانة واسعة لخطاباتها ولغتهما إلا أن الرسالة مازالت تتردد صداها في داخل العديد من الشعب الذين يرون أن أزمة اللاجئين والمخاوف الواسعة بشأن الهجرة هي قضايا ساخنة، وترى هذه الشعوب التي يشكلون ٣٣٪ من الناخبين الذين

15. Gottlieb, Julie (ed.); Linehan, Thomas (ed.). Culture of Fascism: Visions of the Far Right in Britain, I.B.Tauris, 31-December-2003, p. 75.

16. "Explaining the Brexit Vote", The Economist, 14-July-2016, <<http://www.economist.com/news/britain/21702228-areas-lots-migrants-voted-mainly-remain-or-did-they-explaining-brexit-vote>>, (Accessed 23-March-2016).

17. offey, Daniel; Helm, Toby. "Vote Leave embroiled in race row over Turkey security threat claims", The Guardian, 22-May-2016, <<https://www.theguardian.com/politics/2016/may/21/vote-leave-prejudice-turkey-eu-security-threat>>, (Accessed 24-March-2017).

18. Riley-Smith, Ben. "EU referendum: George Osborne compares UKIP 'breaking point' migration poster to Nazi propaganda", The Telegraph, 19-June-2016, <<http://www.telegraph.co.uk/news/2016/06/19/eu-referendum-campaigning-resumes-as-jeremy-corbyn-and-michael-g2/>>, (Accessed 24-March-2017).

صوتوا على مغادرة بريطانيا من الاتحاد الأوروبي أن القيام بذلك هو الطريقة الوحيدة للحصول على السيطرة الفعالة على سياسات الهجرة البريطانية^(١٩).

وباختصار، فإن حركة المعارضة للاتحاد الأوروبي التي قامت بحملة من أجل خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي تم حثها من طريق: الرغبة لاعطاء لندن تحكماً أكثر على السياسات التي يرون أنها لاتعود بالفائدة للمملكة المتحدة والرغبة في تطبيق ضوابط متزايدة على الهجرة لحماية المملكة المتحدة من آثار أزمة اللاجئين التي أثرت بنحو كبير على أوروبا والرغبة في الموارد المالية والثروات المخصصة لتمويل الاتحاد الأوروبي لاستخدامها من أجل تطوير الخدمات المحلية للمملكة المتحدة، وبالتحديد خدمة الصحة الوطنية (NHS) وبالتالي الإدراك أن سياسات الاتحاد الأوروبي لم تؤثر إيجابياً على حياة الشعب البريطاني وصراعاته وفضلت بدلاً من ذلك المؤسسة المالية، ناشدت العديد من هذه القضايا التي لديها سياسات اجتماعية قوية لصالح السكان على أولئك المهاجرين والقضايا المناهضة لليبرالية والمناهضة للمؤسسة -سواء أكانت مؤسسة مالية أم سياسية- وقد تم التنازع عليها لتكون جزءاً من الموجة القومية نفسها التي دفعت باتجاه شخصيات واعية ومشهورة كدونالد ترامب في الولايات المتحدة، وخيرت فيلدرز في هولندا، ومارين لوبان في فرنسا^(٢٠). تشير هزيمة فيلدرز في الانتخابات الهولندية التي حصلت في شهر آذار من هذا العام إلى أن نجاح هذه الحركة هو بعيدٌ عن التأكيد فمن المرجح أن يناشد السياسيون في المملكة المتحدة وعبر الاتحاد الأوروبي بالانحياز لهذه الديمغرافية؛ في محاولة لكسب الأصوات والحفاظ على السلطة وتجنب إثارة المزيد من التوترات، وسيحتاج واضعو السياسة كامل واقعتهم إلى تذكر هذه القضايا.

الاستفتاء وتداعياته:

أُجري الاستفتاء البريطاني لتحديد عضوية المملكة المتحدة المستمرة في الاتحاد الأوروبي في الثالث والعشرين من حزيران للعام ٢٠١٦ وأدى إلى نتيجة فوز ضعيفة بنسبة ٥١,٩٪ لصالح خروج المملكة من الاتحاد الأوروبي، فجاءت النتيجة صادمة للعديد؛ وذلك لأن استطلاعات الرأي قد توقعت أن حملة الدعوة للبقاء ستفوز في الانتخابات، إذ عملت على إرسال موجات صادمة داخل النظام الاقتصادي والسياسي البريطاني، وفي أعقاب الاستفتاء قدم رئيس الوزراء ديفيد كامرون -الذي دافع للبقاء في الاتحاد الأوروبي- استقالته وأصبحت وزيرة الداخلية السابقة تيريزا ماي رئيسة للوزراء، وفي خطوة مثيرة للدهشة، استقال رئيس حزب الاستقلال البريطاني (UKIP) نايجل فراج من منصبه كذلك على الرغم من أنه

19. Lord Ashcroft, «How the United Kingdom Voted on Thursday...and why», Lord Ashcroft Polls, 24-June-2016, <<http://lordashcrofthpolls.com/2016/06/how-the-united-kingdom-voted-and-why/>>, (Accessed 24-March-2017).

20. McAllester, Matt. «Brexit, Trump, Le Pen and the rise of the right: the anger goes global», The Independent, 02-December-2016, <www.independent.co.uk/news/world/brexit-trump-le-pen-and-the-rise-of-the-right-a7443241.html>, (Accessed 27-March 2017).

لا يزال شخصية صريحة وجريئة في سياسة بريطانيا بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي، وعلى الرغم من أن حزب العمال لم يشهد تغيرات قيادية إلا أن زعيم الحزب جيريمي كوربين انتقده العديد بسبب موقفه غير المحدد خلال حملة الاستفتاء، وقد أتهم بتخريب حملة البقاء مع أن هذه الحملة كانت مفضلة بنحو كبير للناخبين من حزب العمال^(٢١). على الرغم من أن كوربين نجح في الإبقاء على تحديه في القيادة فقد ظل الحزب نفسه منشقاً بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وغير قادر على الحفاظ على خطٍ سياسي متماسك.

تعرضت الأسواق المالية أيضاً للصدمة بسبب النتيجة، وتراجعت بسرعة في غضون الأيام القليلة الأولى التي تلت النتيجة، وعلى الصعيد الدولي، فقد تمت إبادة أكثر من تريليونين دولار أميركي من الثروة في أسواق الأسهم في أكبر معدلات البيع للتصفية خلال يوم واحد في التاريخ المسجل من حيث القيمة الثابتة^(٢٢). وبلغت خسائر سوق الأسهم ما مجموعه ٣ تريليونات دولار في السابع والعشرين من شهر حزيران إذ إنخفض مؤشر فوتسي ٢٥٠ المركب محلياً إلى ما يقارب ١٤٪ مقارنة باليوم الذي سبق نشر نتائج الاستفتاء^(٢٣)، ومنذ ذلك الحين تعافت أغلب أسواق الأسهم على الرغم من أنها ما زالت قلقة من الصدمات والتحويلات، وبالمثل فقد هبط الجنيه الإسترليني إلى أدنى مستوياته مقابل الدولار الأميركي منذ عام ١٩٨٥ إذ سجل انخفاضاً بنسبة ١٠٪ مقابل الدولار الأميركي و٧٪ مقابل اليورو، فكان الانخفاض من ١،٥٠ دولار إلى ١،٣٧ دولار يُعدُّ أكبر تحول للعملة في فترة ساعتين فقط في التاريخ^(٢٤)، وفي الثامن من شهر تموز أصبح الجنيه الإسترليني صاحب أسوأ أداء في العام مقارنة بـ ٣١ عملة رئيسية، إذ عُدد أدائه أسوأ من البيزو الأرجنتيني الذي كان أضعف عملة في السابق^(٢٥). تأثرت أيضاً اقتصادات

21. Kuenssberg, Laura. "Corbyn office «sabotaged EU Remain campaign – sources”, BBC, 26-June-2016, <www.bbc.co.uk/news/uk-politics-36633238>, (Accessed 28-March-2017).

22. Kirka, Danica; Lee, Youkyung. "Stocks crash as UK vote to quit EU shocks investors”, The Associated Press, 24-June-2016, <www.bigstory.ap.org/article/d4930c2180b143d685213a75e916bee8/british-vote-leaving-eu-rocks-world-financial-markets>, (Accessed 28-March-2017).

23. Buttonwood. "Britain Faces Project Reality”, The Economist, 27-June-2016, <http://www.economist.com/blogs/buttonwood/2016/06/markets-after-referendum>, (Accessed 28-March-2017).

24. Allen, Katie; Treanor, Jill; Goodley, Simon. "Pound Slumps to 31-year low following Brexit vote”, The Guardian, 24-June-2016, <https://www.theguardian.com/business/2016/jun/23/british-pound-given-boost-by-projected-remain-win-in-eu-referendum>, (Accessed 28-March-2017).

25. De Aragao, Marianna Duarte. "Pound Overtakes Argentine Peso to Become 2016's Worst Performer”, Bloomberg, 08-July-2016, <https://www.bloomberg.com/news/articles/2016-07-08/pound-overtakes-argentine-peso-to-become-

الدول الأخرى التي لها حلقات تواصل تجارية كبيرة مع المملكة المتحدة متضمنة الهبوط الأكبر الذي حصل خلال يوم واحد لعملة الراند في جنوب أفريقيا^(٢٦) منذ عام ٢٠٠٨ والانخفاض المفاجئ لقيمة سوق الأسهم في كندا^(٢٧) ونيجيريا وكينيا^(٢٨)؛ بسبب التحول المالي العالمي من خلال العملات الذي يُنظر إليه على أنه مخاطرة إذ إن انسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي من الممكن أن يؤثر على العلاقات التجارية والاقتصادية لتلك الدول، وبعد انخفاض الجنيه الإسترليني حاول وزير الخزانة جورج أوسبورن طمأنة الأسواق المالية إلى أن اقتصاد المملكة المتحدة لم يكن في مأزق خطر، بقوله إن بريطانيا تواجه المستقبل "ومن موقع القوة"^(٢٩)؛ ومع ذلك، لا تزال التوقعات السلبية قائمة بين المشاريع متوقعة نتائج سلبية وسط حالة عدم الاستقرار للجنيه الإسترليني وسوق الأوراق المالية، وقد حذرت عدداً من الشركات المالية من احتمالية حدوث ركود^(٣٠).

ومن شأن هذه الظروف والشكوك أن تخلق بيئة صعبة للتفاوض فبعد أيام من الاستفتاء اتضح أن ويستمنستر لم تكن مستعدة للمفاوضات التي ستبعب، وقد وصف رئيس الوزراء ديفيد كاميرون تصرف الحكومة البريطانية "بالإهمال الجسيم" ومنع القيام بأي خطط طوارئ تجاه نتيجة الاستفتاء للخروج من الاتحاد الأوروبي؛ وقد قالت لجنة اختيار الشؤون الخارجية للبرلمان إن الحظر المفروض على خطط الطوارئ دُفع من قبل المخاوف من إمكانية تسريبها إلى الصحافة؛ مما يعزز من موقف المعارضين للاتحاد الأوروبي، وفي النهاية فإن كل ما تم فعله هو لتفاقم الشكوك بعد الاستفتاء سواء داخل المملكة المتحدة أم فيما بين الشركاء الدوليين الرئيسيين وجعل المهمة التي تواجه الحكومة الجديدة الآن صعبة جداً^(٣١).

2016-s-worst-performer>, (Accessed 28-March-2017).

26. «Rand slumps more than 8% against Dollar», Business Report, 24-June-2016, <www.iol.co.za/business-report/markets/currencies/rand-slumps-more-than-8-against-dollar-2038150>, (Accessed 28-March-2017).

27. Evans, Pete. "Loonie loses more than a penny, TSX sheds 239 points after Britons vote to quit EU", CBC News, 24-June-2016, <http://www.cbc.ca/news/business/brexit-vote-business-impact-1.3650553>, (Accessed 28-March-2016).

28. Kuo, Lily; Kazeem, Yomi. "Brexit Will be terrible for Africa's largest economies", Quartz Africa, 24-June-2016, <https://qz.com/715710/brexit-could-be-terrible-for-africas-largest-economies/>, (Accessed 28-June-2017).

29. "Osborne: UK Economy in a position of strength", BBC, 27-June-2016, <www.bbc.co.uk/news/business-36637732>, (Accessed 28-March-2017).

30. Sheffield, Hazel. "Brexit will plunge the UK into a recession in the next year, BlackRock says", The Independent, 13-July-2016, <www.independent.co.uk/news/business/news/brexit-will-plunge-the-uk-into-a-recession-in-the-next-year-blackrock-says-a7134616.html>, (Accessed 28-March-2017).

31. Wintour, Patrick. "Cameron accused of 'gross negligence' over Brexit contingency plans", The Guardian, 20-July-2016, <https://www.theguardian.com>

حينما استلمت وزيرة الداخلية السابقة تيريزا ماي -التي دعمت التصويت للبقاء- منصب رئيس الوزراء وعينت محافظ لندن السابق بوريس جونسون -الذي دعم التصويت للخروج على الرغم من أن لندن وبأغلبية ساحقة صوتت على البقاء- وزيراً للدولة للشؤون الخارجية وشؤون رابطة الشعوب البريطانية، وتواجه الحكومة البريطانية صراعاً شاقاً لتوضيح خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وسنت المادة رقم (٥٠) من معاهدة الاتحاد الأوروبي التي ستبدأ رسمياً بنهج عملية خروج المملكة المتحدة من الاتحاد.

بدأت الحكومة البريطانية ما بين حزيران من عام ٢٠١٦ وآذار من عام ٢٠١٧ بتحديد الشروط الصحيحة لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، لكن ما الذي قد تحصل عليه المملكة المتحدة من المفاوضات وما الذي قد يكون على المحك في حالة فشل المفاوضات، وعلى الرغم من أن الاستفتاء نفسه لم يكن ملزماً إلا أن رئيس الوزراء تيريزا ماي أكدت أن الشعب قام بالإختيار الواضح وأن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يعني خروج بريطانيا من الاتحاد وأنها ستدفع من أجل حدوث ذلك بأفضل النتائج الممكنة^(٣٢)، فضلاً عن ذلك، فقد ذكرت «لا صفقة لبريطانيا أفضل من صفقة سيئة»، مضيفاً أنها متأكدة بإمكانية الوصول إلى إتفاق إيجابي؛ مما يعني ضمناً أن المملكة المتحدة ستسعى إلى نتيجة تعود بالفائدة على جميع الأطراف ولا تلغي الشكوك المرتبطة في المفاوضات أو احتمالية أن المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي ربما ينتهي بهما المطاف إلى ما يشار إليه بـ «النهاية الفوضوية»^(٣٣).

إن الحكومة البريطانية لا تزال متشددة على أهداف وغايات وخطوط حُر لمفاوضاتها، تاركَةً المحللين والصحفيين والوثائق المتسرّبة لتخمين مسار المفاوضات، وقد تم صياغة الورقة البيضاء الوحيدة والمتعلقة بأهداف الحكومة في المفاوضات في شهر شباط من عام ٢٠١٧، وتم إصدارها في شهر آذار من العام نفسه، واستناداً إلى الورقة البيضاء، فإن لدى الحكومة البريطانية الأهداف الآتية لمفاوضاتها مع الاتحاد الأوروبي:

- التجارة: ستسحب المملكة المتحدة من السوق الأحادية وستسعى لترتيب جمركي جديد واتفاقية للتجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي.
- الهجرة: سيتم إدخال نظام جديد للسيطرة على الهجرة للاتحاد الأوروبي، ويمكن أن يتم على

com/politics/2016/jul/20/david-cameron-accused-gross-negligence-brexit-contingency-plans, (Accessed 28-March-2017).

32. Cowburn, Ashley, "Theresa May says 'Brexit means Brexit' and there will be no attempt to remain inside the EU", The Independent, 11-July-2016, <www.independent.co.uk/news/uk/politics/theresa-may-brexit-means-brexit-conservative-leadership-no-attempt-remain-inside-eu-leave-europe-a7130596.html>, (Accessed 29-March-2017).

33. Kellner, Peter. "Brexit, a Game of Deal or No Deal", Carnegie Endowment for International Peace, 06-February-2017<<http://carnegieeurope.eu/strategieurope/67909>>, (Accessed 28-March-2017).

مراحل لإعطاء المشاريع الوقت الكافي للتجهيز. سيتم تصميم النظام الجديد للمساعدة في سد العجز في المهارات والترحيب بالطلبة ”الحقيقيين“.

● الوافدون: ترغب الحكومة بالتوصل إلى إتفاق مع الدول الأوروبية ”وفي أقرب فرصة“ بشأن حقوق مواطني الاتحاد الأوروبي في المملكة المتحدة والبريطانيين المقيمين في أوروبا.

● السيادة: ستترك بريطانيا سلطة القضاء لمحكمة العدل الأوروبية، ولكنها ستسعى لوضع آليات حل منفصلة لأمر كالنزاعات التجارية.

● الحدود: تهدف إلى حدود مستمرة ومتفق عليها قدر الإمكان بين آيرلندا الشمالية وآيرلندا.

● نقل السلطة: منح السلطات إلى أسكتلندا وويلز وآيرلندا الشمالية تاركين عملية صنع القرار إلى المملكة المتحدة^(٣٤).

سواء إن كانت المملكة المتحدة قادرة على تحقيق هذه الأهداف أم لا فإنه لا يزال علينا رؤيتها على أرض الواقع إذ -وكما ذكر آنفاً- إن المملكة لم تتخذ أي خطوات تمهيدية في حالة التصويت على خروجها؛ مما أدى إلى حالة من التشويش في الحكومة لتحديد أهدافهم وغاياتهم في أقل وقت ممكن قبل أن تبدأ المفاوضات، وحتى وإن تمكنت الحكومة من التفاوض على نتيجة إيجابية، فإن على هذه النتيجة أن تكون مستساغة للشعب الذي صوت على مغادرة الاتحاد الأوروبي، وسيكون هذا الأمر معضلة إذ أشارت مجموعة كبيرة من الكتابات والروايات من أن الشعب كان يجهل الوظائف الدقيقة للاتحاد الأوروبي أو عدد المهاجرين في المملكة المتحدة أو مستوى إسهام ميزانية المملكة المتحدة في الاتحاد^(٣٥)، إن ما يتوقعه المصوتون بمغادرة المملكة المتحدة من نتيجة المفاوضات سيستثنى بنحو متبادل وأكد مع ما يمكن أن تحققه المفاوضات والسياسات في الواقع. إن احتمالية أن تجتمع التوقعات ضد الواقع وتؤدي إلى طريق مسدود مرتفعة كثيراً.

أضف إلى ذلك، فقد تم حث الاتحاد الأوروبي لمنع عملية خروج بريطانيا السلسة في محاولة لمنع النموذج البريطاني من وضع سابقة لها أثر مستقبلي للمواطنين المعارضين للاتحاد الآخرين في بلدان كإيطاليا وفرنسا وهولندا، ومن جهة أخرى أكدت الوطنية الفرنسية مارين لوبان أن خروج بريطانيا هو شيء تطمح

34. “The United Kingdom’s exit from and new partnership with the European Union”, HM Government, February 2017, <https://www.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/589191/The_United_Kingdoms_exit_from_and_partnership_with_the_EU_Web.pdf>, (Accessed 29-March-2017).

35. Kellner, Peter. “The Great Fog of Brexit”, Carnegie Endowment for International Peace, 05-December-2016, <<http://carnegieeurope.eu/strategieurope/66342>>, (Accessed 29-March-2017).

له فرنسا^(٣٦)، على الرغم من أن الاتحاد الأوروبي ربما لا ينوي «عقاب» المملكة المتحدة على مغادرتها إلا إنه سيسعى بطبيعة الحال إلى نتيجة تعود بالفائدة إلى الاتحاد الأوروبي على المملكة المتحدة في حين أن إعطاء إشارة للمعارضين للاتحاد على أرض الواقع لإبقائهم داخله فستكون مغادرة بريطانيا إيجابية أكثر. على الرغم من موقف رئيسة وزراء بريطانيا العلي والتفاؤلي فإن هنالك المزيد من الاعترافات عن الصعوبات والمخاطر المرتبطة بخروج المملكة المتحدة بين أعضاء الحكومة^(٣٧).

وسط هذه التوترات المتزايدة وفقدان الوضوح فيما يتعلق بنتيجة المفاوضات استندت رئيس الوزراء تيريزا ماي رسمياً إلى المادة (٥٠) في التاسع والعشرين من شهر آذار من هذا العام ٢٠١٧، وتنص المادة (٥٠) من معاهدة الاتحاد الأوروبي على التالي:

(١) يحق لأي دولة عضو في الاتحاد الانسحاب على وفق ما يتفق مع متطلباتها الدستورية.

(٢) يجب على الدولة العضو في الاتحاد التي قررت الانسحاب أن تبلغ المجلس الأوروبي بنيتها لذلك. في ضوء الإرشادات المعطاة من قبل المجلس الأوروبي فإن على الاتحاد أن يتفاوض ويبرم اتفاقية مع الدولة ويضع الترتيبات الضرورية لانسحابها مع مراعاة إطار علاقتها المستقبلية مع الاتحاد. ويجري التفاوض على هذا الإتفاق وفقاً للمادة ٢١٨ (٣) من المعاهدة حول عمل الاتحاد الأوروبي، ويجب أن يكون الإتفاق كاملاً بالنيابة من الاتحاد عن طريق المجلس وعبر أغلبية مؤهلة بعد الحصول على موافقة البرلمان الأوروبي.

(٣) يجب أن تتوقف المعاهدات عن تطبيقها على الدولة المعنية ابتداءً من نفاذ اتفاقية الانسحاب أو بعد انقضاء سنتين على البلاغات المشار إليها في الفقرة رقم ٢، ما لم يقرر المجلس الأوروبي بالإجماع وبالاتفاق مع الدولة العضو المعنية على تمديد هذه الفترة.

(٤) لأغراض الفقرتين ٢ و٣، يجب على الدولة العضو في المجلس الأوروبي أو في المجلس الذي يمثل الدولة العضو المنسحبة عدم المشاركة في مباحثات المجلس الأوروبي أو المجلس أو القرارات المتعلقة به. يجب أن يتم تحديد الأغلبية المؤهلة على وفق المادة (٢٣٨) (٣) (B) من المعاهدة حول عمل الاتحاد الأوروبي.

(٥) إذا طلبت الدولة التي انسحبت من الاتحاد إعادة الانضمام إليه، فإنه يجب أن يخضع طلبها

36. Huggler, Justin. “Brexit ‹the first real blow to the old order› Marine Le Pen tells rowdy ‹alternative European summit› in Germany”, The Telegraph, 21-January-2017, <www.telegraph.co.uk/news/2017/01/21/brexit-first-real-blow-old-order-marine-le-pen-tells-rowdy-alternative/>, (Accessed 29-March-2017).

37. “MPs ‹walk out› in protest at ‹too gloomy› Brexit report”, BBC, 28-March-2017, <<http://www.bbc.co.uk/news/uk-politics-39417715>>, (Accessed 29-March-2017).

للإجراء المشار إليه في المادة (٤٩) (٣٨).

تبدأ الاستعانة بالمادة (٥٠) بمدة سنتين، وتقوم من خلالها المملكة المتحدة بالتفاوض حول خروجها من الاتحاد الأوروبي.

بعد استلام الوثيقة الرسمية للمادة (٥٠) من الحكومة البريطانية، سيقوم رئيس المجلس الأوروبي دونالد توسك بنشر إرشادات التفاوض، فقد أعلن توسك أيضاً أن قمة الاتحاد ستُعقد بتاريخ التاسع والعشرين من شهر نيسان ٢٠١٧، وخلال القمة سيعمل على وضع الإطار للمفاوضات بعد خروج بريطانيا، وسيُحال هذا الإطار بعد ذلك إلى المفوضية الأوروبية التي ستجهز إرشادات تفصيلية أكثر للمفاوضات، وستحتاج بعدها الدول الأعضاء في الاتحاد إلى الموافقة على الإرشادات في عملية يمكن أن تنتهي بين شهري آيار وتموز، ولا يتوقع اتخاذ قرارات مثيرة في وقت مبكر في العملية ولكن عندما تبدأ المفاوضات أخيراً سيحتاج الجانبان للتوصل إلى حلول والاتفاق حول وضع المواطنين البريطانيين الذين يقيمون في الاتحاد الأوروبي ومواطني الاتحاد الذين يقيمون في المملكة المتحدة (٣٩).

في المملكة المتحدة، ستعلن الحكومة البريطانية رسمياً عن «مشروع قانون الإلغاء العظيم» في آيار من العام ٢٠١٧. وسيلغي مشروع القانون هذا قانون المجموعات الأوروبية عام ١٩٧٢، وسيعيد صياغة التشريعات السابقة والسارية المفعول في القانون البريطاني بموجب قانون الاتحاد الأوروبي، ولا يمكن أن يدخل مشروع القانون حيز التنفيذ حتى تاريخ الخروج، ويهدف إلى تيسير الانتقال من طريق ضمان بقاء جميع القوانين حيز التنفيذ إلى أن تُلغى على وجه التحديد (٤٠).

ومن المتوقع أن تبدأ المحادثات الرسمية وجهاً لوجه في بداية فصل الصيف من العام ٢٠١٧، ومن المتوقع أن تنتهي المباحثات الأولية في أواخر العام نفسه في نفس الوقت الذي يتم فيه إمعان النظر في مشروع قانون الإلغاء العظيم من قبل البرلمان، ومن المتوقع أن يحصل هذا المشروع على موافقة ملكية في بداية عام ٢٠١٧ مع إضفاء تعديلات لاحقة على القانون لتغطية أي ثغرات في التشريعات (٤١).

38. "Consolidated Texts of the EU Treaties Of the EU Treaties As Amended By the Treaty of Lisbon", Foreign and Commonwealth Office, January 2008, <https://www.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/228848/7310.pdf>, (Accessed 29-March-2017).

39. "UK: EU Summit Announced to Formulate Brexit Framework", Stratfor, 21-March-2017, <<https://www.stratfor.com/situation-report/uk-eu-summit-announced-formulate-brexit-framework>>, (Accessed 24-March-2017).

40. "Brexit: Article 50 Has been triggered - what now?", BBC, 29-March-2017, <www.bbc.co.uk/news/uk-politics-39143978>, (Accessed 29-March-2017).

41. Ibid

أكد المفاوض القيادي لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ميشال بارنييه أنه يتوقع أن تنتهي شروط خروج بريطانيا بحلول ٣٠ كانون الأول عام ٢٠١٨، وسيشهد نهاية عام ٢٠١٨، أو بداية عام ٢٠١٩ تصويت البرلمان البريطاني والمجلس الأوروبي على أي صفقة. وبحلول شهر آذار عام ٢٠١٩ ستغلق نافذة التفاوض، وفي حالة لم يكن هنالك إتفاق، فيمكن حينها تمديد المفاوضات، ولكن تتطلب تصويت كل دولة عضو فيه. وفي حالة لم يتم عرض أي تمديد ولم يتم التوصل إلى إتفاق فإن جميع المعاهدات مع الاتحاد الأوروبي ستترك الاتحاد مع إلغاء جميع المعاهدات السابقة^(٤٢).

مسار السياسة الخارجية البريطانية بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي:

وبما أن المفاوضات لم تبدأ بعد فإن نتائجها وتأثيرها من الصعب التنبؤ بها، ومع ذلك، فإن هنالك عدداً من المجالات من المؤكد غالباً أن تتأثر، وستكون أول هذه التأثيرات هو تخفيض التجارة مع الاتحاد الأوروبي، وكما أن المملكة المتحدة تعدُّ أكبر شريك تجاري لدى الاتحاد الأوروبي، فإن لدى الاتحاد عدداً مهماً من الاتفاقيات التجارية والسوق الحرة مع المملكة المتحدة، والأهم من ذلك هو الوصول إلى السوق الأحادية للاتحاد الأوروبي، ويجب أن يتم إعادة التفاوض لجميع هذه الاتفاقيات التجارية، وعلى الرغم من أن الاتفاق الناجح الذي يحتفظ بالوصول الفعلي للسوق الأحادية هو ليس أمراً غير وارد، هنالك خطر كبير^(٤٣) بأن لا يتحقق؛ مما يؤدي إلى آثار مضرّة على عدد من الصناعات كالبناء والتمويل^(٤٤). يُعدُّ هذا الشأن خطراً للغاية بعد تصريحات المستشار الألمانية أنجيلا ميركل التي تلت الاستعانة بالمادة (٥٠). إذ رفضت ميركل طلب رئيسة الوزراء ماي لمناقشة مستقبل الاتفاقيات التجارية الشاملة بين الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة في ذلك الوقت الذي شددت فيه مفاوضات المادة (٥٠) على أن المملكة والاتحاد سيحتاجان بالبداية إلى «حل» علاقاتهم المعقدة قبل الموافقة على مجموعة أخرى من الاتفاقيات^(٤٥)، ومع احتمالية وجود مدة طويلة من عدم اليقين تلوح في الأفق، فإن عدداً من المشاريع قد اتخذت القرار مسبقاً في الرحيل، وإن احتمالية أن

42 Ibid

43. Noyer, Christian. "Brexit means the end of single market access for London", Financial Times, 15-March-2017, <Financial Times, <https://www.ft.com/content/4a7e49b2-042b-11e7-aa5b-6bb07f5c8e12>>, (Accessed 30-March-2017).

44. Fletcher, Nick. "Single Market exit: UK Construction «could lose 175,000 EU workers»", The Guardian, 15-March-2017, <<https://www.theguardian.com/business/2017/mar/15/single-market-exit-brexit-uk-construction-sector-lose-175000-eu-workers>>, (Accessed 30-March-2017).

45. Stone, Jon. "Angela Merkel derails Theresa May's Brexit plan by rejecting parallel trade talks", The Independent, 29-March-2017, <www.independent.co.uk/news/uk/politics/brexit-article-50-angela-merkel-rejects-theresa-may-parallel-talks-a7656506.html>, (Accessed 30-March-2017).

يتبعها المزيد من ذلك كبيرة^(٤٦).

اقترحت الحكومة البريطانية والمؤيدين للمغادرة من أن تعوض المملكة المتحدة عن الخسارة من طريق تعزيز التجارة^(٤٧) التي ليست للاتحاد الأوروبي (من المرجح رابطة الأمم المتحدة)، ومع ذلك، فإن التفاوض ووضع اللمسات الأخيرة لهذه المفاوضات سيستغرق من المحتمل وقتاً طويلاً.

سيكون التأثير الآخر هو انخفاض قيمة الجنيه الاسترليني فقد أضر إعلان نتيجة الاستفتاء في قيمة الاسترليني البريطاني بنحو كبير، وعلى الرغم من أنه انتعش منذ ذلك الحين، فقد أدى الإستعانة بالمادة (٥٠) إلى تدهور ثانوي في قيمته، وربما تبقى الثقة بالجنيه الاسترليني قليلة في المستقبل القريب^(٤٨) ولاسيما مع حدوث مجموعة من القضايا الأخرى كمباحثات استقلال أسكتلندا التي جعلت الوضع ساخناً أكثر، ومن الجانب الآخر فقد استفادت مهن التصنيع البريطانية التي تتمركز في أمور التصدير من ضعف الجنيه الاسترليني؛ وهذا من شأنه أن يجعل الواردات أقل عملياً والصادرات باهضة بشكل أقل^(٤٩)؛ وبالتالي فإن هذا الضعف يُعدُّ نعمة تعزز من التصنيع المحلي، وتشير إلى عودة الصناعات المرتبطة بالتصنيع مرة أخرى إلى المملكة المتحدة. وبما أن فقدان المهن للطبقة العاملة التقليدية للعمل في التصنيع كانت واحدة من المظالم التي أدت إلى تشكيلك الاتحاد الأوروبي ومعارضته فإن الحكومة البريطانية ستسعى على الأرجح إلى الاستفادة من هذا التيار.

لم تسفر المباحثات إلى الآن على أية تغييرات قطعية ونتائج في السياسة البريطانية خاصة فيما يتعلق بالعلاقات الخارجية والأحداث والاتجاهات مع قدوم الاستفتاء وعواقبه التي قدمت صورة نحو الكيفية التي ستكون عليها علاقات المملكة المتحدة مع العالم، وبناءً على المعلومات المتواجدة بين أيدينا فمن المرجح أن تكون السياسة الخارجية البريطانية في حقبة ما بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي كالاتي:

46. Suess, Oliver; Larsen, Ross. "Lloyds of London Chooses Brussels for Post-Brexit EU Hub", Bloomberg, 30-March-2017, <<https://www.bloomberg.com/news/articles/2017-03-30/lloyd-s-of-london-picks-brussels-for-post-brexit-eu-headquarters>>, (Accessed 30-March-2017).

47. "Brexit: Single Market benefit largely imaginary", BBC, 23-March-2017, <www.bbc.co.uk/news/business-39356664>, (Accessed 30-March-2017).

48. Adinolfi, Joseph; Reklatis, Victor. "British Pound edges lower as UK Formally begins EU exit", MarketWatch, 29-March-2017, <www.marketwatch.com/story/british-pound-under-pressure-ahead-of-brexit-trigger-2017-03-29>, (Accessed 30-March-2017).

49. Elliott, Larry; Kollwe, Julia. "UK Manufacturers upbeat as weak pound boosts exports", The Guardian, 26-January-2017, <<https://www.theguardian.com/business/2017/jan/25/uk-manufacturers-weak-pound-exports-cbi-sterling-brexit>>, (Accessed 30-March-2017).

● في نظرة عميقة أكثر: لدى أغلب الخطابات التي تدور حول حملة المغادرة والتخلي عن السيادة ومساحة من الانفصال عن الالتزامات الاقتصادية والسياسية التي لا تعود بفائدة على المملكة المتحدة حاشية من الحمائيين، إذ هنالك رغبة واضحة لدى الذين صوتوا بمغادرة الاتحاد الأوروبي للتركيز حول تحديد القضايا الداخلية كالبطالة وعلى الرغم أن الحكومة البريطانية كررت مرة أخرى الرغبة ببقاء المشاركة في العالم إلا أن عدداً من الأولويات ستحول دون مشاركة علمية عميقة، وسوف تشغل مفاوضات المادة (٥٠) مع الاتحاد الأوروبي، فضلاً عن المباحثات الجارية حول استقلال أسكتلندا - وكذلك الحركات الانفصالية الناشئة كتلك في آيرلندا الشمالية وويلز - الكثير من الاهتمام والصادر لدى الحكومة البريطانية؛ ونتيجة لذلك ستخطو على الأرجح صناعة السياسة البريطانية خطوة إلى الوراء من عدد من التدخلات الخارجية، ومحاوله إعطاء الأولوية أو إعادة إحياء البقية، وسيتركز حساب التفاضل والتكامل فيما يتعلق بالعلاقات ذات الأولوية على تحليل ثمن المنافع المترتبة على المملكة المتحدة على المدى القصير والمتوسط بدلاً من المدى الطويل أو الأهداف السياسية ذات الدوافع الأيدلوجية.

● تمييز النفعية السياسية والاقتصادية: سيكون للحكومة البريطانية قدرة محدودة في التعامل مع القضايا الأخرى، بناءً على النظرة العميقة ووجود العديد من أجهزة السياسة الخارجية المعنية بالمسائل المتعلقة بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وستستند العلاقات التي يتم بناؤها على ما إذا كانت هذه العلاقات يمكن أن توفر بديلاً للاتحاد وأن تحقق النجاح بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وأن تحقق أقصى قدر ممكن من المكاسب السياسية والاقتصادية بأقل قدر ممكن من التبعات. ولتحقيق هذه الغاية، ستكون الألفة والصدقة السابقة عنصراً رئيساً كما هو واضح في تصريحات وزير الخارجية بوريس جونسون الذي قال إنه حينما انضمت المملكة المتحدة للسوق الأحادية "خانت علاقاتنا مع الدول ضمن رابطة الأمم المتحدة"^(٥٠)، في سياق لا يختلف عن الرؤية الوطنية للرئيس التركي رجب طيب أردوغان والرئيس الروسي فلاديمير بوتين تحلم الشخصيات كجونسون منذ مدة طويلة لإحياء رابطة الأمم المتحدة أو تمركز المملكة المتحدة في مركز التحالف العالمي للبلدان الناطقة باللغة الإنجليزية (الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا ونيوزلندا وجنوب أفريقيا)^(٥١)، وبالمثل، فإن المدن والمناطق التي تتمتع معها المملكة المتحدة بعلاقات متينة كمنطقة الخليج ستشهد أيضاً علاقات اقتصادية وسياسية قوية.

علاقات المملكة المتحدة بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي مع الولايات المتحدة

تعود العلاقة الخاصة للمملكة المتحدة بالولايات المتحدة إلى عقود عديدة وقد تم توثيقها منذ مدة طويلة من قبل المحللين السياسيين. أبقت هذه العلاقة دائماً المملكة المتحدة متوازنة بعلاقتها مع الاتحاد

50. Campanella, Edoardo; Dassu, Marta. "A Future of the English-Speaking Peoples", Foreign Affairs Magazine, 21-February-2017, <<https://www.foreignaffairs.com/articles/world/2017-02-21/future-english-speaking-peoples>>, (Accessed 30-March-2017).

51. Ibid

الأوروبي، وكما كان الحال في الحرب العراقية عام ٢٠٠٣، فإن انحياز المملكة الوثيق للولايات المتحدة على الأتحاد الأوروبي كان مصدر الخلاف. قام الرئيس باراك أوباما خلال فترة ولايته باتخاذ نهج مختلف نوعاً ما لصالح بناء علاقات قوية للمملكة المتحدة مع الأتحاد الأوروبي، فقد كان أوباما قاسياً بنحو خاص حول ما يتعلق باستفتاء خروج بريطانيا من الأتحاد، مؤكداً أن المملكة ستنتج "إلى خلف الرتل" في المفاوضات التجارية في حالة اختيارها مغادرة الأتحاد الأوروبي^(٥٢)، وهذا يتناقض مع الرئيس الحالي دونالد ترامب إذ إنه لم يرحب فقط بقرار المملكة المتحدة بمغادرتها للأتحاد الأوروبي، بل وعد بتحقيق النجاح بخروجها من الأتحاد^(٥٣)؛ وبالنظر إلى شريان الحياة الذي منحه فوز ترامب غير المتوقع في الانتخابات، وحرص بعض الشخصيات كبوريس جونسون ببناء علاقات مع دول العالم الناطقة باللغة الإنجليزية وضمن رابطة الأمم المتحدة، فإن التوافق الوثيق بين المملكة والولايات المتحدة في حقبة ما بعد خروج بريطانيا من الأتحاد الأوروبي أصبح واضحاً. إن ما يشبه ذلك وفي ذاكرتنا عندما كانت رئيسة الوزراء ماي أول رئيس يقوم بالترحيب بترامب حينما فاز بالرئاسة، إذ قامت بزيارته في البيت الأبيض في أواخر شهر كانون الثاني من هذا العام على الرغم من بقاء لهجة الأتحاد الأوروبي تجاه ترامب باردة وعدائية.

ومع ذلك، فإن لدى الزعيمين الأمريكي وجهات نظر متباينة إلى حد بعيد فيما يخص خروج بريطانيا من الأتحاد الأوروبي والعالم والاهتمامات والأولويات السياسية الخارجية الملحة، وعلى الرغم من أن المملكة المتحدة ستسعى إلى بناء علاقات سياسية واقتصادية قوية مع الولايات المتحدة وإعادة تنشيط العلاقة الخاصة فإن هذه الاختلافات ستختبر علاقتهما.

على الرغم من أن المصوتين بمغادرة المملكة المتحدة من الأتحاد الأوروبي تم حثهم من قبل الحمائية، لكن هذا لم يكن الموقف الرسمي لماي التي تناقض ترامب الذي جعل الحمائية ضرورة جماعية ويحتفظ بخطاباته أشهراً بعد دخوله للبيت الأبيض^(٥٤)، ومع وجود الحمائية في إدارة واشنطن، فإنها لن تكون مستعدة لاستيراد المنتجات من بلد ما لم تدفع حصصاً في الأرباح بطرق أخرى؛ وسيكون خيار فتح طريق لزيادة المنتجات الأميركية في المملكة المتحدة قابلاً للتطبيق، لكن سيكون له عواقب على نفسها، وربما لن يكون أصحاب المصانع والمزارعين قادرين على منافسة الصناعات القائمة في الولايات المتحدة وأن إنخفاض المعايير التنظيمية في الولايات المتحدة مقارنة بالمملكة المتحدة أثارت المخاوف حول المنتجات

52. "Seeking Reassurance Across the Pond", Stratfor, 26-January-2017, <<https://www.stratfor.com/analysis/seeking-reassurance-across-pond>>, (Accessed 30-March-2017).

53. Ibid

54. De Luce, Dan. "Trump Sticks to a Protectionist, Isolationist Script in Frist Big Speech", Foreign Policy Magazine, 01-March-2017, <foreignpolicy.com/2017/03/01/trump-sticks-to-a-protectionist-isolationist-script-in-first-big-speech/>, (Accessed 30 March-2017).

التي يستوردها المواطنون البريطانيون^(٥٥). أدى انخفاض المعايير التنظيمية والخصخصة الجماعية وإقناء المؤسسات البريطانية والبنية التحتية والشركات إلى نتيجة معاكسة تماماً لتلك التي رغب بها المصوتون لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي^(٥٦). كدولة لديها الدوافع للوصول إلى الأسواق في الخارج وبشكل متزايد لعرض بضائعها، فإن المملكة المتحدة ببساطة أقرب للاتحاد الأوروبي من الولايات المتحدة.

من الممكن أن تتسبب العلاقات التجارية الأمريكية-البريطانية المتزايدة بتعرض العلاقات مع شريك تجاري رئيس آخر للمملكة المتحدة للخطر وهو (الصين). تُعدُّ الصين شريكاً تجارياً مؤثراً بنحو متزايد للمملكة المتحدة وشاركت بعدد من مشاريع البناء والبنى التحتية منها محطة الطاقة النووية. شاركت المملكة المتحدة أيضاً في مشروع "حزام واحد، طريق واحد" الذي يسعى لإنشاء روابط نقل مباشرة بين المراكز التجارية الرئيسة في العالم، وقد لاحظ المسؤولون البريطانيون أن مغادرة المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، سيؤدي إلى أن الشراكة مع الصين ستصبح "مهمة أكثر عن ذي قبل"^(٥٧)، وقد تكرر هذا الرأي من قبل المسؤولين الصينيين الذين تحدثوا وبإيجابية حول آثار خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي؛ لأن المملكة المتحدة سوق منفتحة أكثر ويسهل الوصول إليها من الاتحاد الأوروبي^(٥٨).

والنقيض من ذلك، لدى الرئيس الأميركي علاقات معادية مع بكين منذ انطلاق حملته الانتخابية، إذ انتقد ترامب الصين لممارساتها التجارية «غير العادلة» وفشلها في كبح جارتها كوريا الشمالية وسياستها في الصين الجنوبية وفي تايوان، فلم يحافظ ترامب فقط على موقفه المتشدد والمناهض للصين بعد تسلمه الرئاسة، ولكنه أبدى استعداداً للدخول في حرب تجارية مع بكين وتجاهل «سياسة الصين الواحدة» التي سمحت لواشنطن باستمرار علاقاتها مع بكين من دون التخلي عن تايوان، ويغامر بصراع عسكري فعلي ضد الصين^(٥٩)، وفي حال استمرت العلاقات بالتدهور فهناك احتمالية كبيرة في أن تطلب كل

55. Blythman, Joanna. "Is chlorinated chicken about to hit our shelves after new US trade deal?", The Guardian, 29-January-2017, <<https://www.theguardian.com/environment/2017/jan/29/britain-us-trade-deal-gm-food-eu-rules>>, (Accessed 30-March-2017).

56. Macshane, Denis. "Brits, Beware of Trumps Bearing Trade Deals", Foreign Policy Magazine, 18-January-2017, <foreignpolicy.com/2017/01/18/brits-beware-of-trumps-bearing-trade-deals/>, (Accessed 30-March-2017).

57. "China trade more important than ever to the UK", BBC, 10-November-2016, <www.bbc.co.uk/news/uk-politics-37934784>, (Accessed 30-March-2017).

58. Tan, Huileng. "Brexit to open new opportunities in China-UK trade, top Chinese banker says", CNBC, 25-March-2017, <www.cnbc.com/2017/03/25/uk-china-trade-brexit-li-ruogo-boao-forum.html>, (Accessed 30-March-2017).

59. Auslin, Michael. "China Won't Run From a Fight With Trump", Foreign

من واشنطن وبكين من ويستمنستر أن تختار جانباً معيناً، وبالمحصلة ستكون كلا النتائج على حساب المملكة المتحدة.

هنالك خلافات مماثلة ولكن عكسية للمصالح البريطانية الأميركية فيما يتعلق بروسيا، فعلى مدى حملته الانتخابية، عقد ترامب باستمرار نغمة تصالحية مع روسيا، وعلى الرغم من أن نغمة ترامب اللطيفة كانت موضع ترحيب في البداية من قبل المراقبين كونها خروجاً عن السياسة الحادة في حقبة أوباما، ومنذ ذلك الحين تم التشكيك بطبيعة العلاقات بين ترامب والحكومة الروسية^(٦٠)، مع وجود المخاوف المتزايدة فإن الرئيس ترامب لم يستمر فقط تجنب الإشارة إلى قضايا السياسة الخارجية الملحة على سبيل المثال الصراع في أوكرانيا^(٦١)، ولكن بدلاً من ذلك سعى لمهاجمة الناتو، مشيراً إلى أن تحالف الناتو «من الطراز القديم»، مبيناً أن الولايات المتحدة ربما لن تكون مستعدة للدفاع عن الحلفاء الأوروبيين في حالة النزاع^(٦٢).

وعليه فإن إدراك التهديد في ويستمنستر تجاه موسكو عالية جداً، فقد فرضت المملكة المتحدة وسنتت عدداً من العقوبات على روسيا بسبب أنشطتها في سوريا وأوكرانيا، وتدهورت العلاقات بين البلدين بنحو كبير خلال فترة حكم رئيس الوزراء ديفيد كاميرون، وعلى الرغم من أن بوريس جونسون قد أعرب عن رغبته في استعادة العلاقات مع موسكو^(٦٣)، فقد استمرت المملكة المتحدة بالحث على فرض العقوبات ضد شركات موسكو وروسيا^(٦٤)، وفضلاً عن ذلك، فإن تدخل المجال الجوي للمملكة المتحدة

Policy Magazine, 24-January-2017, <foreignpolicy.com/2017/01/24/china-wont-run-from-a-fight-with-trump/>, (Accessed 30-March-2017).

60. Tamkin, Emily; Groll, Elias. “Comey: Yes, We’re Investigating Possible Ties Between Trump and Russia”, Foreign Policy Magazine, 20-March-2017, <foreignpolicy.com/2017/03/20/comey-yes-were-investigating-possible-ties-between-trump-and-russia/>, (Accessed 30-March-2017).

61. De Luce, Dan. “Trump Sticks to a Protectionist, Isolationist Script in Frist Big Speech”, Foreign Policy Magazine, 01-March-2017, <foreignpolicy.com/2017/03/01/trump-sticks-to-a-protectionist-isolationist-script-in-first-big-speech/>, (Accessed 30 March-2017).

62. Hudson, John. “Republicans Join Democrats in Defending NATO”, Foreign Policy Magazine, 16-March-2017, <foreignpolicy.com/2017/03/16/republicans-join-democrats-in-defending-nato/>, (Accessed 30-March-2017).

63. Hughes, Laura. “Boris Johnson says Britain must «normalise» its relationship with Russia”, The Telegraph, <www.telegraph.co.uk/news/2016/08/11/boris-johnson-says-britain-must-normalise-its-relationship-with/>, (Accessed 30-March-2017).

64. Stefanini, Sara. “Russian oil company loses challenge to UK sanctions measures”, Politico, 28-March-2017, <www.politico.eu/article/rosneft-loses-

من قبل طائرات المقاتلة الروسية وقاذفات القنابل -الذي أصبح حدثاً منتظماً خلال فترة كامبيرون- استمر دون انقطاع^(٦٥). وبالنظر إلى موقف ترامب الغامض تجاه موسكو وموقفه المعادي للناتو، فإن المخاوف الأمنية التي ربما تعرب عنها روسيا هي واحدة من تلك المخاوف المشتركة بين كل من بريطانيا وحكومات الاتحاد الأوروبي.

وبالتالي لن يحدث الالتزام الكامل بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على الرغم من أن السياسات الخارجية الرسمية ربما تسعى للقيام بذلك، ومن المرجح أن ينحاز البلدان لعدد من القضايا السياسية والاقتصادية لكن سيكون هنالك حدود في تلك العلاقة، وبدلاً من ذلك، ستتبع المملكة المتحدة سياسة خارجية التي لطالما كانت تتبعها وتعمل على موازنة مصالحها مع واشنطن ضد عدداً من المصالح الإقليمية والعالمية التي غالباً ما ستكون غريبة مع بعضها بعضاً، وكما يضرب مثلاً في إدانة المملكة المتحدة المتأخرة والصامتة فيما يسمى «بمختر المسلمين»^(٦٦) في يناير من هذا العام الذي منع من دخول ستة دول ذات الأغلبية المسلمة، ستسعى ويستمنستر من تهدئة بعض التوجهات العنيفة لواشنطن وتحاول إيجاد أرضية متبادلة للتعاون، وبالترزامن مع ذلك، ستبحث ويستمنستر على شركاء بدلاء حول العالم في محاولة لزيادة نفوذها ضد واشنطن حينما يتطلب الأمر.

علاقات المملكة المتحدة بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي مع منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا الشمالية
الخليج:

ستركز أغلب الاتفاقات الاقتصادية والسياسية للمملكة المتحدة بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي في منطقة الخليج، ولا ينبغي أن يكون ذلك مفاجئاً؛ وذلك لأن دول الخليج تشكل غالبية العلاقات البريطانية في المنطقة كاملة. تُعدُّ المملكة العربية السعودية الشريك التجاري الأساس لبريطانيا في الشرق الأوسط، وبلغت صادرات المملكة المتحدة للبضائع الرئسية للمملكة العربية السعودية ٧ مليارات جنيه إسترليني في عام ٢٠١٤ أما صادرات السلع فبلغت ٤،١٧ مليار جنيه إسترليني، وتبلغ قيمة المشاريع المشتركة بين الشركات السعودية والبريطانية ١١،٥ مليار جنيه إسترليني ويعمل في المملكة العربية السعودية

challenge-to-uk-sanctions-measures/>, (Accessed 30-March-2017).

65. Dearden, Lizzie. "RAF Typhoon jets scrambled to intercept Russian bombers circling UK", The Independent, 09-February-2017, <www.independent.co.uk/news/uk/home-news/raf-typhoon-jets-scrambled-russian-blackjack-bombers-intercept-north-scotland-lossimouth-coningsby-a7571691.html>, (Accessed 30-March-2017).

66. "UK finally makes moves against Trump's Muslim immigration order", The New Arab, 29-January-2017, <https://www.alaraby.co.uk/english/news/2017/1/29/uk-finally-makes-moves-against-trumps-muslim-immigration-order>, (Accessed 30-March-2017).

ما يقارب ٣٠ ألف مواطن بريطاني يقيمون هناك^(٦٧). أما قطر فهي ثاني أكبر مستثمر للنفط للمملكة المتحدة من خلال الشركة البريطانية الهولندية (Royal Dutch Shell) وفضلاً عن ذلك فقد شاركت قطر واستثمرت في عدد من المشاريع للبنية التحتية والتنمية في المملكة المتحدة بما فيه الشركات البريطانية الكبيرة كـ (Barclays)، و(Sainsbury) وكذلك الحال لمحطة (Hinkley Point C) للطاقة الذرية، ومطار (Heathrow)^(٦٨). وتوجد مثل هذه العلاقات مع البحرين - حيث يوجد فيها قاعدة بحرية تابعة للمملكة المتحدة - والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان.

بقيت العلاقات بين المملكة المتحدة والخليج مستمرة ومستقرة ولا تخضع لتحولات خطيرة في السياسة، في حين كانت العلاقات متوترة في بعض الأحيان؛ ويعود سبب ذلك إلى عدد من الأمور المتعلقة بسجلات حقوق الإنسان والتطرف ومؤخراً الحرب في اليمن وما نتج عنها من خسائر في صفوف المدنيين بالإضافة إلى الأوضاع الإنسانية؛ إن هذه الاستمرارية والاستقرار ستجعلان من الخليج شريكاً مرغوباً به لدى بريطانيا في حقبة ما بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي بسبب تفضيلها (حسب ما ذكرنا آنفاً) للسياسة والنفعية، وبالواقع فإن المملكة المتحدة أهتمت بالدفاع عن الانتهاكات التي تقوم بها دول الخليج أو أنها تقوم بغض البصر عنهم ولاسيما في البحرين^(٦٩)، وحتى قبل التصويت على مغادرة بريطانيا كانت العلاقات بين المملكة المتحدة ودول الخليج من المخطط لها أن تنهض، وأن خروج بريطانيا سيتطلب منها أن تبني علاقات اقتصادية وسياسية خارج أوروبا للتعويض عن الخسارة المحتملة للسوق المشتركة فمن المرجح وبنحو كبير أن تسعى المملكة المتحدة إلى تعزيز هذه العلاقات في الخليج، إذ تمتلك هناك أساساً متيناً. ومن المحتمل أن يحدث هذا على الرغم من الخوف من الإسلام (المبطن) في التصويت على مغادرة بريطانيا^(٧٠) كما حدث سابقاً من هجمات أدت إلى الخوف من الإسلام -على سبيل المثال أحداث الحادي عشر من سبتمبر أو في السابع من تموز- إذ لم يكن لهذه الهجمات تأثير يُذكر على العلاقات الخليجية البريطانية.

67. «Saudi Arabia», Middle East Association, <the-mea.co.uk/countries/saudi-arabia>, (Accessed: 30-March-2017).

68. Packard, Jim; Parker, George. "Qatar lined up for £10bn UK projects fund", Financial Times, 13-March-2013, <https://www.ft.com/content/0f6c15ca-8c07-11e2-8fcf-00144feabdc0>, (Accessed 30-March-2017).

69. "Britain won't back UN statement condemning Bahrain's human rights abuses", Russia Today, 02-March-2017, <https://www.rt.com/uk/379187-un-bahrain-human-rights/>, (Accessed 30-March-2017).

70. Kazmi, Zaheer. «Islamophobia and the New Britishness», Foreign Affairs, 02-August-2016, <https://www.foreignaffairs.com/articles/united-kingdom/2016-08-02/islamophobia-and-new-britishness>, (Accessed 30-March-2017).

أفريقيا الشمالية:

تدخل المملكة المتحدة في علاقات مع منطقة أفريقيا الشمالية متضمنة المغرب والجزائر وتونس وليبيا ومصر لكن هذه العلاقات محدودة جداً إذا ما قورنت بدول الخليج، وُعدت العوامل التاريخية والجغرافية والسياسية في هذه المنطقة مفضلة كثيراً للقوى الأوروبية في البحر الأبيض المتوسط كإسبانيا وفرنسا وإيطاليا^(٧١)، فحيثما شاركت بريطانيا فإنها غالباً ما تكون جزءاً من المشاريع المشتركة أو التحالفات الدولية وتسعى للحد من أثرها.

انتهى تدخل بريطانيا في الصراع الليبي بعد سقوط معمر القذافي في عام ٢٠١١، وقد امتنعت من مساعدة الاتحاد الأوروبي خلال أزمة اللاجئين في البحر الأبيض المتوسط التي وصلت إلى مرحلة الأزمة الحرجة عام ٢٠١٤، وفضلاً عن ذلك، تشير بعض التوقعات لسياسات الاتحاد الأوروبي بعد خروج بريطانيا إلا أن الاتحاد سيقوم بتقوية علاقاته الاقتصادية والسياسية مع دول أفريقيا الشمالية للتعويض عن خسارته للمملكة المتحدة^(٧٢)؛ وبالتالي، فإن عدم الاستقرار النسبي في المنطقة (مقارنة بالخليج) والمنافسة المتزايدة من الدول الأوروبية الأخرى وفقدان القاعدة التاريخية للمنطقة جميعها يعني أن المملكة المتحدة من المرجح أن تقلل إعطاء الأولوية لمنطقة أفريقيا الشمالية بعد حقبة خروجها من الاتحاد الأوروبي.

تركيا:

كان موقف تركيا من النقاش حول خروج بريطانيا متناقضاً بعض الشيء، إذ لدى المملكة المتحدة علاقات تاريخية قوية مع تركيا. لأن تركيا تُعد ثاني أكبر مصدر للسلع وتشكل نحو ٨٪ من إجمالي صادراتها^(٧٣)، وإن المملكة المتحدة واحدة من أقوى المؤيدين لإنضمام تركيا للاتحاد الأوروبي إذ أعرب رئيس الوزراء بوريس جونسون متحمساً عن تأييده لانضمام تركيا^(٧٤).

بصرف النظر عن العلاقات الوثيقة، فإن انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، سواء أكان احتمالاً واقعياً

71. Geri, Maurizio. «From Brexit Towards a New EU-MENA Relationship», The Washington Institute for Near East Policy, <www.washingtoninstitute.org/fikraforum/view/from-brexit-towards-a-new-eu-mena-relationship>, (Accessed 30-March-2017).

72. Ibid

73. “The World Factbook: Turkey”, Central Intelligence Agency, <<https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/tu.html#Econ>>, (Accessed 30-March-2017).

74. Johnson, Boris, “Let Turkey In”, The Spectator, 16-November-2002 <archive.spectator.co.uk/article/16th-november-2002/7/let-turkey-in>, (Accessed 30-March-2017).

في ذلك الوقت أم لا، أصبح هتافاً جماعياً لحملة التشكيك بالاتحاد، وكانت الحجة المقدمة هي أن تركيا البالغ عدد سكانها ٧٦ مليون نسمة تشكل خطراً على أمن السكان في الاتحاد الأوروبي وأن على المملكة المتحدة المغادرة لتجنب دخول أعداد كبيرة من اللاجئين الأتراك إلى المملكة المتحدة^(٧٥)، وقد تغذت هذه الحجة إزاء الرأي السائد حول الخوف من الإسلام في حملة المغادرة وإظهار تركيا كتهديد لبريطانيا «الدولة البريطانية»^(٧٦)، وقد أصدر بوريس جونسون بنفسه (ومن ثم عضو من البرلمان) انتقاداً قوياً يحد من إهانة الرئيس التركي أردوغان خلال هذه الفترة^(٧٧)، وبالنظر إلى المشاعر المناهضة للمهاجرين (كما ذكرنا آنفاً) التي تظهر بين المصوتين بالمغادرة من أن هنالك حجة قوية وهي أن تهديد انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي قد يكون أثر على التصويت.

وبصرف النظر عن إظهارها كتهديد لقيم الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة، فقد حرصت الحكومة البريطانية بعد خروجها من الاتحاد على استعادة العلاقات الاقتصادية والسياسية مع تركيا التي شهدت ظروفاً سيئة على شكل محاولة انقلابية في تموز عام ٢٠١٦، وتجاهل جونسون الاتهامات المتزايدة تجاه أردوغان قائلاً إن الأخير كان يستخدم الانقلاب كذريعة لاحتجاج المعارضين السياسيين وإسكاتهم^(٧٨). وخلال زيارته إلى تركيا في أيلول من عام ٢٠١٦، أيد دخول المملكة المتحدة مع تركيا في اتفاقية التجارة الحرة^(٧٩).

75. Boffey, Daniel; Helm, Toby. "Vote Leave embroiled in race row over Turkey security threat claims", The Guardian, 22-May-2016, <<https://www.theguardian.com/politics/2016/may/21/vote-leave-prejudice-turkey-eu-security-threat>>, (Accessed 24-March-2017).

76. Kazmi, Zaheer. «Islamophobia and the New Britishness», Foreign Affairs, 02-August-2016, <<https://www.foreignaffairs.com/articles/united-kingdom/2016-08-02/islamophobia-and-new-britishness>>, (Accessed 30-March-2017).

77. Weise, Zia. "Boris Johnson praises his 'Turkish washing machine' as he attempts to woo Erdogan in Ankara", The Telegraph, <www.telegraph.co.uk/news/2016/09/27/boris-johnson-praises-his-beautiful-turkish-washing-machine-as-h/>, (Accessed 30-March-2017).

78. Wintour, Patrick. «British MPs say Turkish president using attempted coup to suppress human rights», The Guardian, 25-March-2017, <<https://www.theguardian.com/world/2017/mar/25/british-mps-say-turkish-president-using-attempted-coup-to-suppress-human-rights>>, (Accessed 30-March-2017).

79. Weise, Zia. "Boris Johnson praises his 'Turkish washing machine' as he attempts to woo Erdogan in Ankara", The Telegraph, <www.telegraph.co.uk/news/2016/09/27/boris-johnson-praises-his-beautiful-turkish-washing-machine-

جعل الموقف المتناقض والنقدي للسياسيين البريطانيين تجاه المملكة المتحدة من الصعب التنبؤ بكيفية تطور العلاقات بين البلدين في حقبة بعد خروج بريطانيا، فمنذ عام ٢٠١٦ لم تبق الحكومة البريطانية هادئة نسبياً فقط فيما يتعلق بالاتهامات حول انتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة بالانقلاب في تركيا، لكنها بقيت هادئة أيضاً بعد أن تدهورت العلاقات بسرعة بين تركيا والاتحاد الأوروبي عقب قمع المظاهرات المؤيدة لأردوغان في هولندا^(٨٠).

و على الرغم من الخطابات العدائية خلال حملة المغادرة فإن مبادرات جونسون الدبلوماسية تجاه تركيا من المحتمل أن تؤدي ثمارها، وأن العلاقات بين البلدين بدأت تستقر نسبياً، وفي الوقت الذي تواجه فيه الدولتان علاقات حادة مع الاتحاد الأوروبي، فإن تأسيس شراكة سيعود بالفائدة على كلا الدولتين من النواحي الاقتصادية والسياسية؛ مما يسمح لهما ببذل ضغوط مشتركة على الاتحاد الأوروبي حول قضايا متنوعة. ومع ذلك، لازالت هنالك شكوك كبيرة تجاه أنقرة في صفوف الشعب و عدد كبير من السياسيين البريطانيين؛ وبالتالي ستحتاج ويستمنستر لإدارة شراكتها مع تركيا بجد شديد لتجنب أي ردود فعل عنيفة.

العراق:

وكونه أحد المشاركين الرئيسيين في الغزو عام ٢٠٠٣ الذي أطاح بصادم حسين، فقد كان للمملكة المتحدة حضوراً سياسياً وعسكرياً مهماً في العراق ولاسيما حول مدينة البصرة، ويتشكل معظم نهج المملكة المتحدة بعد حرب عام ٢٠٠٣ تجاه العراق من قبل الظروف التي قادت إلى الحرب وتداعياتها^(٨١). كانت الحركة ضد المشاركة البريطانية في حرب عام ٢٠٠٣ أكثر صخباً وأقوى في المملكة المتحدة مقارنة بالولايات المتحدة، وشعر الكثيرون في الحركة بأن مقاومتهم قد برزت بعد فشل التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة في العثور على أية أسلحة دمار شامل؛ وكتيجة لذلك، حرصت المملكة المتحدة على تقليص حضورها في العراق بأسرع وقت ممكن وباتت وتركز على جهود إعادة الأعمار والمساعدة الإنسانية، وعلى الرغم من أن القوات البريطانية كانت مقرها في البصرة إلا أن أغلب جهود إعادة الأعمار تركزت حول إقليم كردستان^(٨٢).

as-h/>, (Accessed 30-March-2017).

80. Yazıl, Cemal, “Why is Turkey in a row with the Netherlands?”, The New Statesman, 14-March-2017, <www.newstatesman.com/world/europe/2017/03/why-turkey-row-netherlands>, (Accessed 30-March-2017).

81. “The United Kingdom’s Policy Towards Iraq”, Al-Bayan Center for Planning and Studies, December 2015, <www.bayancenter.org/en/wp-content/uploads/2015/12/The-UK.pdf>, (Accessed 30-March-2017).

82. Ibid

غادرت القوات البريطانية العراق في عام ٢٠١١ لكنها عادت بعد أن احتل تنظيم داعش الإرهابي مناطق واسعة في شمال البلاد عام ٢٠١٤، ومع ذلك، اقتصر التدخل البريطاني على المستشارين والضربات العسكرية وشكلت ما بنسبته أكثر من ١٠٪ من التحالف المناهض لداعش الإرهابي. اتبعت ويستمنستر سياسة واشنطن واتجاهاتها العسكرية خلال الحرب ضد داعش الإرهابي^(٨٣)، وتكرزت أغلب الأعمال التي قامت بها الحكومة البريطانية في العراق على المسائل الإنسانية، ومنذ عام ٢٠١٤ قدمت المملكة المتحدة مساعدات إنسانية للعراق تصل قيمتها إلى أكثر من ٦٠ مليون جنيه إسترليني، إذ تم إنفاق جزء من هذه الأموال لتزويد الضحايا بالمساعدات الأساسية، وتقديم الدعم لإنقاذ حياة العديد في حالات الطوارئ بمساعدة الأمم المتحدة ومختلف المنظمات غير الحكومية وأيضاً مساعدة الناس في فصل الشتاء لعام ٢٠١٤ من خلال تزويدهم بالمؤونة الضرورية في فصل الشتاء فضلاً عن المساعدات النقدية^(٨٤).

وبصرف النظر عن الصراع، فقد زادت الحكومة البريطانية من مستوى التعاون الاقتصادي مع العراق بعد عام ٢٠١٤، وقد أعرب وزير الطاقة البريطاني أندريا ليدسوم في عام ٢٠١٥ عن رغبته في أن يصبح العراق "شريكاً اختيارياً" للمملكة المتحدة وأشار أن شركة Shell وقعت مؤخراً وثيقة رؤساء الاتفاق (Heads of Agreement) لإنشاء مصنع للبتروكيماويات بقيمة ١١ مليار دولار في البصرة الذي سيكون واحداً من أكبر المصانع للبتروكيماويات في العالم وينتج عنه ٤٠ ألفاً إلى ٥٠ ألف فرصة عمل^(٨٥).

شهد التصويت بالمغادرة وما أعقبه من تغيير في القيادة إعادة تعيين ليدزوم بمنصب وزير الدولة لشؤون البيئة والأغذية والشؤون الريفية، ومنذ أن تم إدخال وزارته في إدارة الأعمال والطاقة والاستراتيجية الصناعية بقيادة جريك كلارك، لم يتم الأخير بأي شيء يتعلق بالتزامات المملكة المتحدة في العراق ولم يشر إلى أي من تعهدات ليدزوم.

وكنتيجة لهذه التغييرات، فمن الصعب تصور السياسة البريطانية تجاه العراق في حقبة ما بعد المغادرة، فمن الناحية التاريخية حافظت بريطانيا على بصمتها في العراق مقتصرة على النهج الأمني واتباع القيادة الأمريكية فيما يتعلق بالقرارات السياسية، ومع مفاوضات خروج بريطانيا التي أخذت كثيراً من ثروات ويستمنستر، فإنها ستقلص من بصمتها وأثرها بنحو أكبر ونفوذ الكثير من مسؤولياتها إلى الولايات المتحدة بمجرد انتهاء الحرب ضد داعش الإرهابي، ومع ذلك، تقترح المملكة المتحدة فيما يخص

83. Ibid

84. "Iraq Crisis: UK Humanitarian Response Factsheet", British Government, 8-September-2015, <<https://www.gov.uk/government/publications/iraq-crisis-uk-humanitarian-responsefactsheet>>, (Accessed 24-March-2017).

85. «Iraqi Petroleum Conference», The British Government, 09-June-2015, <<https://www.gov.uk/government/speeches/iraqi-petroleum-conference-2015>>, (Accessed 24-March-2017).

باستثماراتها في البصرة خلال الفترة من عام ٢٠١٤-٢٠١٥ أنها ستكون جاهزة لتعميق مشاركتها الاقتصادية في العراق، والاستثمار في البنية التحتية والصناعات العراقية حينما تزود هذه الاستثمارات بالحوافز المناسبة.

العوامل غير المعروفة التي من الممكن أن تؤثر على سياسة بريطانيا الخارجية بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي:

نظراً لعدم الوضوح والاستعداد المحيطين بصناعة السياسة البريطانية بعد المغادرة فضلاً عن عملية المفاوضات، فإن العديد من السياسات البريطانية بعد المغادرة غارقة في المجهول. على الرغم من عدم وضوح الاتجاهات السابقة والحاضرة والعلاقات القائمة فيمكاتها مساعدة المشروع والتنبؤ بسياسة بريطانيا الخارجية المستقبلية، ومع ذلك، فإنه لا يزال هنالك حديثان أساسان من الصعب التنبؤ بنتائجهما، هما: نقاش استقلال أسكتلندا والانتخابات الأوروبية القادمة. إن نتائج كل من هذين الحدثين متقلبة بنحو كبير وسيكون لهما عواقب كبيرة على مستقبل مفاوضات خروج بريطانيا وسياستها الخارجية.

نقاش الاستقلال الأسكتلندي واحتمالية استقلال ويلز وآيرلندا الشمالية:

يشير الاستقلال الأسكتلندي إلى تحقيق هدف إنشاء مجموعة متنوعة من الأحزاب السياسية والمجموعات المناصرة ومقرها في أسكتلندا لتشكيل دولة مستقلة ذات سيادة. شهدت حركة الاستقلال مراحل من الشعبية عبر التاريخ لكنها لاقت رواجاً منذ منتصف القرن العشرين؛ بسبب جهود الحزب الوطني الأسكتلندي (SNP)؛ ومنذ ذلك الحين دفع الحزب الوطني الأسكتلندي أسكتلندا إلى المطالبة بمزيد من الحكم الذاتي لإدارة شؤونها الخاصة وبلغت هذه المطالبات ذروتها في استفتاء عام ٢٠١٤. سعى الاستفتاء الذي كان وعداً انتخابياً للحزب الوطني الأسكتلندي إلى تحديد ما إذا كان الشعب الأسكتلندي قد سعى لأن يصبح دولة مستقلة أو أن يبقى جزءاً من المملكة المتحدة، وقد حصلت الحملة من أجل البقاء جزءاً من المملكة المتحدة على ٥٥٪ من الأصوات.

جدد استفتاء خروج بريطانيا لعام ٢٠١٦ ونتائج هذا الخروج من الاتحاد الأوروبي نداءات لاستقلال أسكتلندا، وجاءت هذه النداءات على أساس أنه حينما صوتت أسكتلندا للبقاء جزءاً من المملكة المتحدة في عام ٢٠١٤ فعلت ذلك تحت فكرة أن أسكتلندا المستقلة لن تكون قادرة على الانضمام في الاتحاد الأوروبي^(٨٦)، ومع ذلك، وجد المصوتون الأسكتلنديون الذين صوتوا بأغلبية كبيرة على بقاء المملكة المتحدة في الاتحاد أنفسهم الآن يغادرون الاتحاد الأوروبي، ورأى الحزب الوطني الأسكتلندي أن الظروف والملايسات التي كانت سائدة في عام ٢٠١٤ وقادت إلى تصويت الناخبين الأسكتلنديين بالبقاء ضمن

86. Clegg, David. "Independence referendum: Euro bigwig Jose Manuel Barroso delivers fresh blow to Yes campaign", The Daily Record, 11-August-2014, <www.dailyrecord.co.uk/news/politics/independence-referendum-ec-president-jose-3154114>, (Accessed 30-March-2017).

المملكة المتحدة لم تعد موجودة^(٨٧)، ومنذ أن ظهرت النداءات التي تطالب باستفتاء ثانٍ، سعت رئيس الوزراء تيريزا ماي إلى تهدئة حالة الغضب هذه ووعدت بالتقليل من قيمة السلطات بشكل أكبر إلى أسكتلندا وأيرلندا الشمالية وويلز، في حين وعد زعيم الحزب الوطني الأسكتلندي بمواصلة الاستفتاء^(٨٨).

أثار نداء ستورجون نداءات مشابهة من السياسيين في أيرلندا الشمالية وويلز^(٨٩). فكانت النداءات لإجراء استفتاء للاستقلال في أيرلندا الشمالية التي صوت الأغلبية فيها على البقاء في الاتحاد الأوروبي بدافع المخاوف من أن الحدود الضيقة مع المملكة المتحدة قد تنتهي بإنشاء سيطرات حدودية بين أيرلندا وأيرلندا الشمالية. لم تكن مثل هذه السيطرات موجودة منذ انتهاء الصراعات البروتستانية-الكاثوليكية، ونتج عن استئصالها ميزات تعود على عملية السلام^(٩٠)، وحصلت حركة استقلال أيرلندا الشمالية على دعم آخر حينما أكد وزير الشؤون لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ديفيد ديفيس عدم حاجة أيرلندا الشمالية لإعادة التقديم للانضمام للاتحاد إذا انضمت إلى أيرلندا وذلك يعني أنها في الواقع عضواً في الاتحاد^(٩١).

في ويلز، جاءت الدعوات لاستقلالها ويلش على الرغم من أن الأغلبية في البلاد صوتت على مغادرة الاتحاد الأوروبي بجانب إنجلترا، ادعت قائدة الحزب السياسي الوطني الويلزي- لين وود أن التصويت باستقلال أسكتلندا سيقود إلى نهاية المملكة المتحدة كدولة، قائلةً إنه هذه الحالة ستحتاج ويلز

87. “SNP Manifesto”, the Scottish National Party, 2016, <https://d3n8a8pro7vhmx.cloudfront.net/thesnpp/pages/5540/attachments/original/1461935515/SNP_Manifesto2016_-_ER.pdf?1461935515>, (Accessed 30-March-2017).

88. Carrell, Severin, “Scottish independence: Sturgeon to press on with referendum”, The Guardian, 29- March-2017, <<https://www.theguardian.com/politics/2017/mar/29/scottish-independence-sturgeon-to-press-on-with-referendum>>, (Accessed 30-March-2017).

89. Batchelor, Tom. “Nicola Sturgeon’s referendum call prompts demands for Welsh and Northern Irish independence votes”, The Independent, 13-March-2017, <www.independent.co.uk/news/uk/politics/wales-northern-ireland-independence-campaign-nicola-sturgeon-scottish-independence-demand-speech-a7627861.html>, (Accessed 30-March-2017).

90. Ibid

91. “Northern Ireland ‘can rejoin EU after Brexit if it votes for reunification’”, The Independent, 27-March-2017, <www.independent.co.uk/news/uk/politics/brexit-northern-ireland-can-rejoin-eu-reunification-david-davis-stormont-a7653346.html>, (Accessed 30-March-2017).

إلى أن تقرر مستقبلها⁽⁹²⁾، وعلى عكس سياسيي أسكتلندا وأيرلندا الشمالية، فإن سياسيي ويلز لم يتخذوا إلى الآن أية خطوات مهمة من شأنها أن ترسم الأسس القانونية لاستفتاء الاستقلال.

وبالتالي، فإن ما بدأ كنداءات للاستقلال الأسكتلندي كان لديه القدرة كلياً على تفكك المملكة المتحدة كدولة، وترك إنجلترا وحدها فقط ككيان مستقل، ويعمل مثل هذا التفكك على تقليص قدرة ويستمنستر بنحو كبير على التفاوض مع الاتحاد الأوروبي، والتقليل من قدرتها في إبراز السلطة السياسية والاقتصادية حول العالم؛ مما يحول دون قيامها ببناء أي علاقات تجارية متينة في حقبة ما بعد خروج بريطانيا، فضلاً عن ذلك، تطالب أسكتلندا بالأراضي التي تغطي حقول النفط للبحر الشمالي في المملكة المتحدة⁽⁹³⁾، على الرغم من أن أسعار النفط تنخفض بنحو تزامني على مدى السنتين الماضيتين بسبب وفرة النفط العالمي وما يترتب عليه انخفاض في أسعار النفط، غير أن خسارتها لتلك الأراضي ستكون كارثة لإنجلترا؛ مما يحرمها من مصدرها الرئيس وهو النفط المحلي ويجبرها ذلك على استيراد مزيد من النفط، وإن الآثار الاقتصادية لمثل هذا التطور الحاصل من الممكن أن تكون كارثية.

وعليه، يمثل استقلال أسكتلندا واحداً من أعظم الفترات المجهولة في حقبة ما بعد خروج بريطانيا، وفي حالة إجراء الاستفتاء، فإن احتمالية أن تكون النتيجة لصالح مغادرة أسكتلندا من المملكة المتحدة تكاد تكون محتمة، وإذا حدث ذلك، ستحاول كل من أيرلندا الشمالية وويلز تكرار النجاح الذي حققته أسكتلندا. والأهم من ذلك ليس السؤال في النتيجة التي سيعبر عنها الاستفتاء بل إذ ما كانت رئاسة الوزراء ماي قادرة على منع حدوث ذلك في المقام الأول.

الانتخابات الأوروبية في فرنسا وإيطاليا:

أصبح من الشائع القول إن التصويت على المغادرة في المملكة المتحدة وانتخابات دونالد ترامب في الولايات المتحدة أظهرتا حركات شعبية وطنية مزدهرة تحتاح الغرب، وقد قيل أن هذه الحركات تتحقق انطلاقاً من الرغبة بزعزعة الأحزاب المؤسسة التي ظهرت على أنها فاسدة ولطيفة في الوقت نفسه. إن بروز بعض الشخصيات كـنايجل فاراج في المملكة المتحدة ونوربرت هوفر في أستراليا ومارين لوبان في فرنسا

92. Batchelor, Tom. "Nicola Sturgeon's referendum call prompts demands for Welsh and Northern Irish independence votes", The Independent, 13-March-2017, <www.independent.co.uk/news/uk/politics/wales-northern-ireland-independence-campaign-nicola-sturgeon-scottish-independence-demand-speech-a7627861.html>, (Accessed 30-March-2017).

93. Chapman, Ben. "Scotland North Sea oil revenues collapse by nearly 100% to re-ignite independence debate", The Independent, 24-August-2016, <www.independent.co.uk/news/business/news/scotland-north-sea-oil-97-per-cent-148bn-budget-deficit-scottish-independence-nicola-sturgeon-a7207756.html>, (Accessed 30-March-2017).

وخبرت فيلدرز في هولندا وحزب البدلاء الألماني في ألمانيا وحركة الخمس نجوم في إيطاليا جميعها وصفت كجزء من التيار نفسه المضاد للمؤسسة مع مناشدات شعبية^(٩٤).

وفي آذار من هذا العام انتهت الانتخابات في أستراليا وهولندا بخسارة كل من هوفر^(٩٥) وفيلدرز^(٩٦)، وفي المملكة المتحدة فشل حزب الاستقلال البريطاني (UKIP) من الاستفادة بنجاح مغادرة بريطانيا وأصبح مكسوراً بسبب الانقسامات الداخلية^(٩٧)، تؤدي استطلاعات الرأي التي سبقت الانتخابات إلى انخفاض مستمر في أعداد حزب البدلاء الألماني في ألمانيا^(٩٨)، وفي الولايات المتحدة وصلت مستويات الشعبية لدونالد ترامب إلى انخفاض جديد^(٩٩)، يجادل المرء وسط هذه التطورات من أن موجة الحركات الشعبية القومية تسير إلى الوراء؛ ومع ذلك، فإن الانتخابات التي من المقرر أن تجري في فرنسا وإيطاليا لديها إمكانية على تنشيط حركات التشكيك في الاتحاد الأوروبي عبر أوروبا.

وفي إيطاليا ظهرت حركة الخمس نجوم كحزب معارض أساسي ضد الحزب الديمقراطي وسط اليسار الحاكم، وكسبت السلطة على روما خلال الانتخابات البلدية، وأظهرت أحدث استطلاعات الرأي أنها تدفقت إلى ما وراء أحزاب التيارات السائدة في إيطاليا، تعد حركة الخمس نجوم مثلاً غريباً في أنها على خلاف الأحزاب الأخرى التي تؤخذ في عين الحسبان إذ تفتقر إلى الأيديولوجية الواضحة، وتعرف نفسها فقط في الأوراق الاعتمادية المناهضة للمؤسسة، وفي وسط ركود الاقتصاد وزيادة البطالة، وتنامي

94. Kellner, Peter. "Peak Populism, Perhaps", Carnegie Endowment for International Peace, 06-March-2017, <carnegieeuropa.eu/strategieurope/?fa=68183>, (Accessed 30-March-2017).

95. "Stimmenstärkste Kandidaten pro Bundesland", Bundesministerium Für Inneres, 2016, <wahl16.bmi.gv.at>, (Accessed 30-March-2017).

96. Matthews, Alex; Robinson, Martin. "Dutch PM says people rejected 'wrong sort of populism' after Brexit and Trump" as he beats far right MP Geert Wilders by 13 seats in election", Daily Mail, 15-March-2017, <www.dailymail.co.uk/news/article-4315374/Europe-braced-NEXIT.html>, (Accessed 30-May-2017).

97. Kellner, Peter. "Peak Populism, Perhaps", Carnegie Endowment for International Peace, 06-March-2017, <carnegieeuropa.eu/strategieurope/?fa=68183>, (Accessed 30-March-2017).

98. Ibid

99. Bryan, Bob, "Trump's approval ratings crater even further after 'Trumpcare' debacle", UK Business Insider, 29-March-2017, <uk.businessinsider.com/poll-trump-approval-rating-ahca-2017-3?r=US&IR=T>, (Accessed 30-March-2017).

خيبة الأمل للتيارات السياسية السائدة فإن هذه الاستراتيجية تعدُّ فعالة إلى حدٍ ما^(١٠٠)، على الرغم من أن الحزب عانى من الانقسامات الداخلية بسبب بقاء تركيبيه الانتقائي وموقفه المناهض والمتلون للمؤسسة تجاه التشكيك بالاتحاد الأوروبي شائعاً، وفي الوقت نفسه، يكافح المرشحون المؤيدون للاتحاد الأوروبي كوزير الخارجية أنجيلينو ألفانو من أجل الحفاظ على الأصوات^(١٠١).

وفي فرنسا، ترشحت مارين لوبان رئيس الجبهة الوطنية للانتخابات الفرنسية القادمة وتعد الأمور غير ثابتة، وعلى خلاف حركة الخمس نجوم وضعت مارين لوبان نفسها في موقع الكره للغرباء والقومية العرقية والخوف من الإسلام فضلاً عن تأييد فكرة مناهضة الاتحاد الأوروبي، فهي لم تحب فقط بخروج بريطانيا من الاتحاد بل أعربت عن نيتها بتكرار ما حصل لفرنسا كذلك^(١٠٢). وأظهرت استطلاعات الرأي أن فرصة فوز لوبان أبقى عليها إما في المقدمة وإما قريبة من منافسها الأقرب وهو إيمانويل ماكرون^(١٠٣).

سيكون لنتائج الانتخابات سواء لصالح حركة الخمس نجوم أم الجبهة الوطنية آثار كبيرة للاتحاد الأوروبي، وبما أن إيطاليا تعاني من البطالة الحادة والأزمة المصرفية التي تلوح في الأفق فستعمل حركة الخمس نجوم على الضغط على الاتحاد الأوروبي لتزويد خطة انقاذ أو إجراء استفتاء من أجل خروج إيطاليا من الاتحاد الأوروبي، ومن المتوقع أن تفوز الجبهة الوطنية بالانتخابات لتخريب مفاوضات الاتحاد الأوروبي مع المملكة المتحدة وللإضرار بمصالح الاتحاد قدر الإمكان قبل سحب فرنسا خارجة^(١٠٤). على الرغم من أن نتيجة فوز لوبان سيكون لها مضرّة أكثر على الاتحاد الأوروبي لكن كلا النتيجةين سيكون لها آثار

100. "A Warning Sent to Italy's Ruling Party", Stratfor, 06-June-2017, <<https://www.stratfor.com/analysis/warning-sent-italys-ruling-party>>, (Accessed 30-March-2017).

101. Surana, Kavitha. "Europe Has a New Defender in Italy", Foreign Policy Magazine, 20-March-2017, <foreignpolicy.com/2017/03/20/europe-has-a-new-defender-in-italy-populism-trump-berlusconi-pro-european-union-eu-brexite/>, (Accessed 30-March-2017).

102. Traub, James. "Marine Le Pen Is Donald Trump Without the Crazy", Foreign Policy Magazine, 16-February-2017, <foreignpolicy.com/2017/02/16/marine-le-pen-is-donald-trump-without-the-crazy-front-national/>, (Accessed 30-March-2017).

103. "Macron holds edge in French election race ahead of first debate", Reuters, 19-March-2017, <www.reuters.com/article/us-france-election-idUSKBN16Q0J8>, (Accessed 30-March-2017).

104. Traub, James. "Marine Le Pen Is Donald Trump Without the Crazy", Foreign Policy Magazine, 16-February-2017, <foreignpolicy.com/2017/02/16/marine-le-pen-is-donald-trump-without-the-crazy-front-national/>, (Accessed 30-March-2017).

مهمة على الوحدة الأوروبية، وللمملكة المتحدة ستقدم أوروبا المكسورة مقاومة محدودة للامتيازات التي تطالب بها؛ مما يوفر لها طريقاً أكثر سلاسة من المفاوضات، ومع ذلك، وعلى المدى المتوسط والبعيد فإن أوروبا المتزعة ستكون على حساب المملكة المتحدة أيضاً، ومع أن المرشحين الوطنيين الشعبين قد تمت هزيمتهم أو بصورة أخرى فقدوا شعبيتهم في معظم أنحاء الغرب، إلا أن الإنتخابات الفرنسية والإيطالية ما زالت لديها القدرة على إحداث تحديات مهمة.

الخلاصة:

فيما يتعلق بقرار المملكة المتحدة بالمغادرة، يرى المراقبون والمحللون وأفراد من الشعب والسياسيين أنهم غير مستعدين للتغلب على التصعيد السريع للخطاب العدائي بين مختلف جوانب المباحثات؛ ونتيجة لعدم استعداد الحكومة البريطانية نفسها للمفاوضات وبقيائها متشددة بشأن عملية التفاوض والسياسات المستقبلية للحكومة البريطانية فقد أجبر المراقبون الخارجيون على رسم التنبؤات والمسارات القائمة على العلاقات الخارجية والاتجاهات القائمة والسابقة فضلاً عن المؤشرات المستقبلية.

وفي تحليل هذه الاتجاهات والمؤشرات، استنتجت ورقة البحث هذه أن السياسة الخارجية البريطانية في حقبة ما بعد خروج بريطانيا سيكون لها نظرة أعمق بكثير إذ تقوم الحكومة البريطانية بالاستعداد لمواجهة التحديات الداخلية المرتبطة بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وستشهد السنتان القادمتان سعي الحكومة البريطانية إلى وضع كامل طاقتها من أجل الحصول على نتيجة إيجابية من مفاوضاتها مع الاتحاد الأوروبي والاحتفاظ بأكبر قدر ممكن من الحقوق فيما يتعلق بالتجارة والهجرة والسيطرة الحدودية.

على الحكومة البريطانية أن تضع في اعتبارها في أثناء القيام بذلك مشاعر الشعب التي أدت إلى التصويت بخروج بريطانيا، كالهجرة والركود الاقتصادي، وعدم الرضا على المؤسسة (الاتحاد الأوروبي) التي يُنظر إليها على أنها متكبّرة، والخوف من المنظمات الدولية كالاتحاد الأوروبي التي لا تملك الشغف والوجدان تجاه عامة الناس.

وبالتزامن مع ذلك، ستضطر الحكومة البريطانية إلى التعامل مع دعوات الاستقلال داخل هيكلها فيما يتعلق بأسكتلندا وأيرلند الشمالية وويلز، وضمان بقائهم جزءاً من المملكة المتحدة كاملة، وفي حالة استقلال هذه الأجزاء، ستجد ويستمنستر نفسها التي تحكم الآن إنجلترا مقيدة وبشدة من النواحي الاقتصادية والسياسية.

ونتيجة لذلك، ستحول الحكومة البريطانية أولوياتها في السياسة الخارجية نحو اتجاه أكثر واقعية يفضي إلى النفع الاقتصادية والسياسية، وستبني علاقات معترف بها مع دول الخليج وتحاول بناء علاقات مع القوى العالمية كالصين، مع الحفاظ وتحسين العلاقة الخاصة مع الولايات المتحدة، وتُعدُّ علاقاتها مع بعض الدول كتركيا والعراق غارقة في التحولات والتناقضات السريعة، وسيكون من الصعب تحديد كيفية تقدمها، وإدراكاً منهم لمصالح المملكة المتحدة ونتائجها المفضلة فإن تلك الدول بإمكانها أن تصمم سياسة

خارجية تكون أكثر ملائمة لها.

وفي غضون ذلك، ستستمر الأحزاب المعارضة للاتحاد الأوروبي والمناهضة للمؤسسة فضلاً عن الحركات عبر الاتحاد الأوروبي في صناعة التقلبات، وعلى الرغم من أن مرشحيهم قد هزموا في هولندا وأستراليا ومن المرجح أنهم هُزموا أيضاً في ألمانيا، فلا ينبغي التقليل من الشعبية التي حصلوا عليها، إذ ما زالوا ومهع أفوايأ في فرنسا وإيطاليا التي ستخوضان انتخابات قريبة وستكون لنتائج هذه الإنتخابات آثار مهمة على سلوك الاتحاد الأوروبي، في حين أن الاتحاد الأوروبي الضعيف سيسعى إلى تزويد المملكة المتحدة بمنافع قصيرة الأمد إلا أن عدم الاستقرار المستمر وتداعياته سيسبب ضرراً للمملكة المتحدة على المدى المتوسط والبعيد.

وبغض النظر عن النتيجة، فإن السنتين القادمتين اللتين ستشهدان مفاوضات الاتحاد الأوروبي مع المملكة المتحدة بشأن خروج بريطانيا ستأخذ العالم إلى أراضٍ غير مألوفة في صناعة السياسة الخارجية.